obeikandl.com

د. حسنين كشك*

إمكانيات الاحتجاجات و"الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى ١٩٩٧-٢٠٠٨

*مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

obeikandl.com

أولا: موضوع الدراسة

بدأت فى نهاية عام ١٩٩٦، مقاومة أقسام من الفلاحين الفقراء والصغار ، لسياسة "تحرير" الزراعة المصرية[١]، مع اقتراب السنة الخامسة والأخيرة من الفترة الانتقالية التى حددها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من الإنتهاء. وترواحت مقاومة الفلاحين بين الأشكال السلمية والأشكال العنيفة.

وتمثلت **الأشكال السلمية فى إرسال الشكاوى والالتماسات إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والإعلامية، خلال الفترة الانتقالية، وفى جمع التوقعيات على بيانات تناشد المسئولين إعادة النظر فى القانون أو تأجيله أو وقفه، وفى التظاهر السلمى، وفى حضور المؤتمرات بالقرى، ومقار الأحزاب الثلاثة التى عارضت القانون (أحزاب التجمع والعمل والناصرى) للإعلان عن رفض القانون (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص ٥٩-٧٠؛ ٢٠٠١ و Saad؛ وليم، ٢٠٠٢).**

وكان رد الدولة هو منع المؤتمرات فى القاهرة، وعدم التراخى فى مؤتمرات الأقاليم، وعزل تأثير العناصر المؤيدة للفلاحين فى صفوف المعارضة، مستخدمة أجهزة إعلامها وأجهزتها التنفيذية من محافظين وقوات أمن وعمد ومشايخ وأعضاء مجالس الشعب والشورى والحكم المحلى. ومع تزايد المؤتمرات ألقت الشرطة القبض على عدد من الفلاحين، وبعض النشطاء فى حركة التضامن مع الاحتجاجات الفلاحية (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص ٥٠-٥٢؛ وليم، ٢٠٠٢). كما قامت قوات الأمن منذ أكتوبر ١٩٩٧ بفرض "توفيق" الأوضاع بين الملاك

---

[١] **لن نستطرد فى وصف السياسة النيوليبرالية التى انتهجتها الدولة لتحرير الاقتصاد ككل، كما لن نستطرد فى وصف تداعيات تلك السياسة وآثارها على المنتجين المباشرين فى الزراعة (العمال المعدمين والفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار)، حيث تم تخصيص أحد فصول الكتاب لمناقشتها تفصيلا.**

والمستأجرين لصالح الملاك، ومن خلال ممارسة العديد من الانتهاكات، مثل التهديد بأوامر الاعتقال، والاحتجاز بدون وجه حق، والتعذيب، وغير ذلك (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص١٠٠-١٢٣-و ص ص١٢٦-١٥٠).

وتتمثل **أشكال المواجهة العنيفة** لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى المظاهرات وإغلاق الطرق الاستراتيجية (مثل طريق القاهرة- الصعيد)، وتعطيل سير القطارات. وفى نشوب معارك مسلحة بين الملاك والمستأجرين، وبين قوات الأمن والمستأجرين. وكان حصاد المقاومة العنيفة حتى ديسمبر ١٩٩٨ ما يزيد عن الثلاثين قتيلا وما يزيد عن ٤٠٠ مصابا، و١٢٠٠ من القبوض عليهم (جبر وآخرون، ١٩٩٨، ص ص ١٧-١٨٥؛ صابر وآخرون، ٢٠٠١، ص ٩ وص٤٠).

ثم عادت الاحتجاجات الفلاحية مرة أخرى بدءا من عام ٢٠٠٢ فى مواجهة المحاولات المستميتة من جانب ورثة كبار ملاك الأرض لاستعادة الأراضى التى كان الفلاحون قد تملكوها وفق قوانين الإصلاح الزراعى، فى كمشيش وميت شهالة والماى وعزبة الإصلاح بمحافظة المنوفية، ومرشاق وبهوت وغيرهما فى محافظة الدقهلية، وسراندو" وغيرها بمحافظة البحيرة، وبرج العرب ونجع العقارى والمعمورة وغيرها بمحافظة الأسكندرية، والقرصاية وغيرها بمحافظة الجيرة ، وفى غير ذلك من قرى بمحافظات أخرى.

ويعنى هذا الفصل بدراسة الاحتجاجات الفلاحية وإمكانيات "الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى منذ عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٨.

ثانيا: تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسى الذى تسعى الدراسة للإجابة عنه فى التساؤل التالى: ما هى إمكانيات الاحتجاجات الفلاحية، و"الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى خلال فترة الدراسة؟

وينقسم هذا التساؤل إلى عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالى:

١-ما هى أشكال الاحتجاجات الفلاحية؟

٢-ما هى أسباب (مطالب) الاحتجاجات الفلاحية؟

٣-ما هى نتائج الاحتجاجات الفلاحية؟

٤-ما مدى وجود مطالب عامة للفلاحين؟

٥-ما مدى وجود أشكال للتنظيم ينشط الفلاحون فى إطارها؟

٦-ما مدى وجود قيادات عامة للفلاحين؟

٧-ما هى العلاقة الجدلية بين الاحتجاجات الفلاحية وغيرها من الاحتجاجات (العمالية، المهنية، وغير ذلك)؟

٨-ما هى علاقة الاحتجاجات الفلاحية بالأحزاب والقوى السياسية؟

٩-هل توجد حركة فلاحية فى الريف المصرى؟

١٠-ما إمكانيات الاحتجاجات والحركة الفلاحية فى التغيير الاجتماعى والسياسى؟

ثالثا: مفاهيم الدراسة

تستخدم الدراسة عددا من المفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية، والفلاحين، والرأسمالية الزراعية، والاحتجاجات الفلاحية، والحركة الاجتماعية، والتغيير الاجتماعى والسياسى، وغيرها من مفاهيم. ونقدم فيما يلى تعريفا موجزا للمفاهيم المذكورة.

obeikandl.com

الطبقة الاجتماعية

هى عبارة عن مجموعات كبيرة من الناس، تختلف كل منها عن الأخرى، من حيث الموقع الذى تحتله من نظام الإنتاج الاجتماعى المحدد تاريخيا، وحسب علاقتها بوسائل الإنتاج، وحسب الدور الذى تلعبه فى التنظيم الاجتماعى للعمل، ويترتب على ذلك كله، اختلاف فى كيفية حصولها على نصيبها من الثروة الاجتماعية. والطبقات مجموعة من الناس يمكن لأحدها أن يمتلك ناتج عمل الآخر، نظرا للمواقع المختلفة التى يحتلها كل منهم فى نظام محدد من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية (Lenin, 1977, P. 240). ويجب التمييز بين "الطبقة فى ذاتها" و"الطبقة لذاتها"، ففى الحالة الأولى تتحدد على أساس المحددات الموضوعية فقط، أما فى الحالة الثانية فتتحدد على حساب المحددات الذاتية (أيديولوجية، وبرنامج سياسى، وقادة) أى الوعى الطبقى والفاعلية الطبقية (دويدار، ١٩٧٨، ص ص٤٢-٤٤؛ سعيد، ١٩٨٧، ص ص٤٣-٤٢).

الفلاحون

وهم المنتجون الزراعيون المباشرون، وهم لا يمثلون كتلة طبقية متجانسة، وإنما يتمايزون إلى عمال زراعيين معدمين لا يمتلكون إلا قوة عملهم، وإلى فلاحين فقراء وفلاحين صغار. وهما يمثلان ٩٠.٤% من مجموع الجائزين، ويحوزان ٤٧.٢% من جملة الأرض الزراعية (كشك، ٢٠٠٩).

والفلاحون الفقراء هم حائزو أقل من فدانين من الأرض الزراعية، ويفتقرون لرأس المال ووسائل العمل، ويضطرون إلى بيع قوة عملهم فى بعض مواسم العمل الزراعى، بسبب عدم كفاية ناتج تلك الحيازات فى مواجهة الانفاق الضرورى لمعيشتهم هم وأسرهم (أبو مندور، ١٩٨١، ص ص ٩٥-١٠٧).

أما الفلاحون الصغار فهم الذين يجمعون بين العمل والملكية، فالفلاح الصغير يعمل بنفسه وأفراد أسرته- جزئيا أو كليا- فى حيازته التى تتراوح بين فدانين وأقل من خمسة أفدنة، فضلا عن ملكيته لوسائل العمل الأخرى وكذلك لرأسمال صغير. ويمثل الفلاحون الصغار البورجوازية الصغيرة الريفية (العمروسى، ١٩٩٢، ص ص٢٣- ٢٤). ويتعرض الفلاحون الفقراء والصغار لتشديد للاستغلال من خلال تعدد التجار والوسطاء أثناء شراء مستلزمات الإنتاج، وأثناء التسويق.

الرأسماليون الزراعيون

وهم الحائزون لما يزيد عن خمسة أفدنة، وليس من الضرورى أن يملكوا أرضا، وإنما من الضرورى أن يملكوا رأسمالا لاستثماره فى الزراعة. وهم لا يعملون بأنفسهم، إنما يستأجرون العمال المأجورين، ويتفرغون لإدارة مزارعهم (العمروسى، ١٩٩٢، ص ص٢٣-٢٤). ويتمايز الرأسماليون فيما بينهم إلى رأسماليين متوسطين ورأسماليين كبار، وفق ما يحوزونه من رأسمال. وتسيطر الرأسمالية الزراعية (٩.٦% من مجموع الحائزين) على ٥٢.٨% من الأرض الزراعية بالملك والاستئجار وذلك عام ٢٠٠٠ (كشك، ٢٠٠٩). كما تستأثر بنصيب الأسد من الآلات الزراعية، ومن جملة العمل المأجور الدائم، ومن الزراعة كثيفة رأس المال (الفواكة والخضر)، ومن القروض قصيرة الأجل "للزراعات والثروة الحيوانية"، ومتوسطة الأجل (كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٤١-١٥٣).

الاحتجاجات الفلاحية

وهى وقائع الفعل الجماعى لأعداد كبيرة من الفلاحين فى عزبة أو نجع أو قرية أو جزيرة، والتى تهدف إلى ملاء المطالب، فى مواجهة الانتهاكات التى

تمارسها الدولة و/ أو الرأسماليين الزراعيين. وسواء كانت هذه الأفعال عفوية أو منظمة، سلمية أو عنيفة[٢]، وأيا كانت النتائج (تحقيق أو الفشل فى تحقيق المطالب، أو التحقيق الجزئى لها).

الحركة الاحتجاجية

وهى الأفعال الجماعية، الملموسة والمستمرة، والمنظمة، التى تقوم بها جماعة اجتماعية لها مصالح مشتركة، وتستند إلى عادات وتقاليد ومجموعة قيم وأدوار، وتهدف إلى إملاء مطالب أو أهداف مشتركة، تسعى نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعى قائم (تغيير أو إعادة إنتاج الواقع الاقتصادى الاجتماعى)، وتستخدم توليفة من أشكال العمل، مثل خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب، واعتصامات، ومسيرات، ومظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات وفى الإعلام العام، ومطويات أو كراسات (خليل، ٢٠٠٦، ص ٢٨؛ مارشال، ٢٠٠٢، ص ص ٦٣٣- ٦٣٤؛ غيث، ١٩٩٦ ، ص٣٢٨؛ تلى، ٢٠٠٥، ص ص٣٦-٣٨). الحركة الاجتماعية إذن تعنى وعى وبرنامج وتنظيم وممارسة عملية مستمرة.

التغيير الاجتماعى والسياسى

ونقصد به التغيير فى إطار علاقات القوى الطبقية الراهنة، أى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى ينحاز للعمال والفلاحين والغالبية التى تتعرض للاستغلال والقهر. كما نقصد به أيضا التغيير الجذرى لموازين القوى الطبقية بالقضاء على الأسباب الحقيقية للاستغلال والإفقار والقهر، أى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى دكتاتورية رأس المال. وتسعى الحركات

(٢) ذكرنا أمثلة للاحتجاجات السلمية والعنيفة فى الجزء المعنون بأولا: موضوع الدراسة.

الاجتماعية والأحزاب السياسية التى تنظم وتقود الطبقات الكادحة إلى تحقيق هذين الشكلين المترابطين من أشكال التغيير.

رابعا: منهجية الدراسة

أ-أسلوب الدراسة: تستخدم الدراسة الأسلوب الاستطلاعى، وذلك بسبب الندرة الشديدة فى الدراسات التى أجريت حول الموضوع. ولا تقف الدراسة عند حدود الوصف وإنما تتجاوزه لتحلل العلاقات الجدلية التى تربط الأطراف المعنية بموضوع الاحتجاجات و"الحركة" الفلاحية؛ الفلاحون والدولة والرأسمالية الزراعية والحركات الاجتماعية الأخرى والأحزاب، والدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات الدولية (مثل البنك والصندوق الدوليين).

ب-أدوات جمع البيانات: وتتمثل فى أداة واحدة هى دليل مقابلة فردية (أنظر الملاحق) يتضمن أربعة محاور هى: البيانات الأساسية التى تصف خصائص قرى الدراسة، واسباب عدم الاحتجاجات، وأسباب الاحتجاجات (أسبابها وتاريخها، ومدى نجاحها أو فشلها، ومدى مشاركة القادة من الفلاحين، ورؤية قادة الفلاحين للصراع بين الفلاحين وورثة كبار الملاك و/ أو الدولة وغيرهما)، والموقف من الأحزاب السياسية.

جـ-طرق جمع البيانات: تتمثل طرق جمع البيانات فى طريقتين هما: إعادة التحليل الثانوى للبيانات الجاهزة، والمقابلة شبه المقننة.

ء-مصادر جمع البيانات: وتتمثل فى مصدرين أساسين: الدراسات السابقة على الموضوع أو أحد مكونات الموضوع؛ والدراسة الميدانية التى أجريت فى إطار الدراسة الحالية.

هـ-المجال البشرى: جرت مقابلة خمسة عشر مبحوثا بالمجتمعات المحلية التى أجريت بها الدراسة، وهم من قادة الاحتجاجات الفلاحية فى تلك المجتمعات.

obeikandl.com

ثلاثة من القادة فى قرية كمشيش، وواحد فقط فى عزبة سراندو، واثنين فى كل من القرى والعزب الأخرى، وأيضا فى جزيرة القرصاية. [٣]

و-المجال الجغرافى: تمت الدراسة فى ثمانية مجتمعات محلية، فى خمسة محافظات (٤ محافظات فى الوجه البحرى، ومحافظة واحدة فى الوجه القبلى). ويبين جدول (١) التوزيع الجغرافى للمجتمعات المحلية المبحوثة.

جدول (١)

التوزيع الجغرافى للمجتمعات الفلاحية المبحوثة

المحافظة	المجتمعات الفلاحية (قرية- عزبة- نجع- جزيرة)	المركز
المنوفية	قرية كمشيش	تلا
	ميت شهالة	الشهداء
	الماى	شبين الكوم
	عزبة الإصلاح	أشمون
الدقهلية	عزبة مرشاق	دكرنس
البحيرة	عزبة سراندو/ التابعة لقرية البرنوجى	دمنهور
الإسكندرية	نجع العقارى التابع لقرية بهيج	برج العرب
الجيزة	جزيرة القرصاية التابعة لجزيرة يعقوب	الجيزة

ولقد تم اختيار هذه المجتمعات الفلاحية **اختيارا عمديا** من بين عدد من المجتمعات التى شهدت احتجاجات فلاحية. وروعى فى هذا الاختيار التنوع

---

[٣] **يمثل مجتمع نجع العقارى استثناءً، من زاوية منط حيازة الأرض (أملاك مسجلة ووضع يد)، ومن زاوية النمط المحصولى (شعير وقمح وخضر وفواكة)، ومن زاوية الانتماء الطبقى الذى حيث يوجد فى قيادة الاحتجاجات أفراد ينتمون للرأسمالية الزراعية. وقد اخترنا هذا المجتمع بسبب الاحتجاجات التى حدثت فى مواجهة الدولة.**

obeikandl.com

الجغرافى (بحرى وقبلى) وتباين عدد السكان والزمام المزروع، وتنوع أسباب الاحتجاجات (الإخلاء من الأرض، وارتفاع أسعار المستلزمات، وغير ذلك)، وتنوع مساحة الأرض التى يحوزها المبحوثين (فهى أقل من خمسة أفدنة فى ٧ مجتمعات، وتصل إلى ٤٥ فدانا فى نجع العقارى وتنوع مدى وجود تاريخ للاحتجاجات، وغير ذلك من مؤشرات تعكس التنوع.، هذا، ولتقديم تحديد عدد المجتمعات المحلية، وعدد المقابلات وفق سقف محدد لميزانية الوقت والمال.

ز-الإطار الزمنى للدراسة: تمت الدراسة الميدانية خلال عام ٢٠٠٨.

خامسا: نتائج الدراسة

وتتضمن المناقشة خمسة أقسام، يتضمن القسم الأول وصفا موجزا للمجتمعات الفلاحية المبحوثة، ويتضمن القسم الثانى تحليلا للأسباب التى تؤدى إلى عدم احتجاج الفلاحين، ثم يتضمن القسم الثالث تحليلا للاسباب التى تدعوهم إلى الاحتجاج. ويتضمن القسم الرابع تحليلا للعلاقة بين تلك الاحتجاجات والأحزاب السياسية، ويتضمن الجزء الخامس مناقشة نتائج الدراسة.

القسم الأول: وصف المجتمعات الفلاحية

بالإضافة إلى التوزيع الجغرافى الذى سبقت الإشارة إليه، تتسم المجتمعات الفلاحية بالخصائص التالية:

١-يتراوح **عدد السكان** فى تلك المجتمعات بين ١٥٠٠ نسمة (عزبة سراندو) و ٥٠.٠٠٠ نسمة بقرية ميت شهالة (جدول ٢).

٢-يتراوح **الزمام المزروع** بين ٧٥ فدانا بجزيرة القرصاية و٣.٠٠٠ فدانا بقرية الماى (جدول ٢)، وتجدر ملاحظة أن مساحة الزمام المزروع بنجع العقارى تتساوى مع نظيره بقرية الماى، مع فاروق نوعى يتمثل فى أن الأرض المزروعة

فى نجع العقارى عبارة عن أرض صحراوية وهى فى رتبة أدنى بكثير من أراضى الدلتا من ناحية الخصوبة وفرص الرى وغير ذلك.

جدول رقم (٢)

عدد السكان ومساحة الأرض المزروعة بالمجتمعات الفلاحية

المجتمعات	عدد السكان (نسمة)	مساحة الأرض المزروعة (فدان)
كمشيش	٢٤.٠٠٠	١٨٦٠
ميت شهالة	٥٠.٠٠٠	
الماى	٩٠.٠٠٠	٣٠٠٠
الإصلاح		٣٩٧
مرشاق	٣.٠٠٠	٢٠٠٠
سراندو	١٥٠٠	٤٥٠
نجع العقارى	٤٠٠٠	٣٠٠٠[٤]
القرصاية	٥٠٠٠	٧٥

٣-الوضع القانونى للحيازة: أغلب الأرض المزروعة فى كمشيش وميت شهالة ومرشاق وسراندو والقرصاية هى أراض يزرعها ملاكها أو يؤجرونها للغير، وقسم من الأراضى مملوكة للفلاحين وفق قوانين الإصلاح الزراعى، وكل الأرض فى عزبة الإصلاح مملوكة للفلاحين وفق ذات القوانين. كما لا توجد أرض إصلاح مملوكة للفلاحين فى قرية الماى ونجع العقارى، فالأرض يزرعها ملاكها أو يؤجرونها للغير فى الماى، وهى مملوكة (بعقود مسجلة أو بوضع اليد) ويزرعها أصحابها فى نجع العقارى.

---

[٤] هذه مساحة الأرض المزروعة فى منطقة "حسيلة" التى توجد بها قرية بهج الذى يتبعها نجع العقارى أى أن الزمام المزروع بالنجع جزء من هذه الماحة.

obeikandl.com

٤-يتراوح **الإيجار النقدى السنوى** للفدان عام ٢٠٠٨ فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة (باستثناء جزيرة القرصاية ونجع العقارى) بين ٢٠٠٠ جنيها و ٤٨٠٠ جنيها عام ٢٠٠٨. وكان يتراوح بين ١٢٠٠ جنيها و١٤٥٠ جنيها عام ١٩٩٧ بعد انتهاء فترة السنوات الخمس ١٩٩٢-١٩٩٧ الانتقالية، والتى أصبح قانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ساريا بعدها. وهو ما يشير إلى الارتفاع الشديد فى قيمة الإيجار كأحد نتائج "تحرير" الزراعة. ويلاحظ أن الإيجار النقدى السنوى للفدان بجزيرة القرصاية قد زاد من ٦٠٠ جنيها إلى ٨٠٠ جنيها بين عامى ١٩٩٧و٢٨٠٠. وهو إيجار منخفض بالقياس إلى الإيجار فى المجتمعات الأخرى، وقد يُغرى ذلك إلى أن أرض الجزيرة هى أملاك دولة (وزارة الزراعة). كما تجدر الملاحظة أن كل أراضى نجع العقارى مملوكة للأفراد.

٥-تتوفر **مستلزمات الإنتاج** فيما عدا الأسمدة (التقاوى والمبيدات والآلات الزراعية).[٥] وتتمثل المشكلات فى ارتفاع أسعار جميع المستلزمات، وفى اختفاء الأسمدة من السوق (حيث تباع بأسعار عالية فى السوق السوداء).

٦-**يعانى الفلاحون عند الحاجة إلى تمويل لمصاعب كثيرة فى الحصول على قروض** لتمويل الزراعة؛ فبنك التنمية والائتمان الزراعى (بنك القرية) يقرض شروطا صعبة للحصول على الائتمان (مثل تحميل سلع لا يرغبها الفلاحون وبسعر أعلى كالمواشى، ومثل ارتفاع سعر القروض). كما يلجأ بعض الفلاحين إلى

---

[٥]ارتفعت أسعار الآلات الزراعية، وارتفعت أسعار المحروقات (السولار، والزيوت، والشحوم) فارتفع سعر إيجار الآلات. لزيد من تفاصيل ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية بنسب مرتفعة، أنظر: قزامل، ٢٠٠٧.

obeikandl.com

الاستدانة من التجار بضمان الحصول[٦]. وفى حالة تعذر التسديد للبنك يتم إعادة تجديد القرض وتتراكم الفائدة.

٧-تغلب **الزراعة المعيشية** على نمط المحاصيل التى يزرعها الفلاحون وهى فى الغالب أرز أو قمح، وذرة لاستهلاك الأسر المعيشية وبيع ما يفيض عن ذلك- إذا فاض- وبرسيم كعلف للمواشى، وذلك فى معظم المجتمعات المبحوثة، ويزرع الخضار والبرسيم فى جزيرة القرصاية، وبالإضافة إلى الشعير والقمح يزرع الخضار والفاكهة فى نجع العقارى.

٨-يتم **تسويق فائض** المحاصيل فى السوق عبر الوسطاء من التجار،الذين يحتكرون الشراء ويحددون أسعارا منخفضة، وهم موجودون داخل بعض المجتمعات المبحوثة وخارج بعضها الآخر. وهناك تجار يشترون المحاصيل قبل الحصاد- مقابل تمويل الزراعة- كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتشترى مديرية الإصلاح الزراعى المحاصيل المزروعة فى عزبة الإصلاح، بأسعار منخفضة، وتخصم من الثمن قسط تمليك الأرض، وتعيد المبلغ المتبقى للفلاحين. أما فى جزيرة القرصاوية فيتم تسويق الخضر فى الأسواق الكبيرة (ساقية مكى بالجيزة، والعبور و ٦ أكتوبر).

٩-يبيع الفلاحون الفقراء وأقسام من نسائهم وأطفالهم فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة (باستثناء حالة نجع العقارى) قوة عملهم فى مواسم العمل الزراعى داخل وخارج تلك المجتمعات، ويستخدم الرأسماليون الزراعيون عمالا

---

[٦] **يذكر أحد المبحوثين: "يحتكر التجار شراء المحاصيل، ويحددون أسعارها قبل الحصاد، ونتيجة ذلك انخفاض دخل الفلاح"، كما يشير مبحوث آخر إلى أنه "يتم توريد المحصول للتاجر الدائن بزيادة ٢.٥% من الوزن". ويشير ثالث "سعر الشراء غير مجزى، لأن الحكومة تتدخل فى تحديد الثمن، أما الفلاحين مثلنا فلا يتبقى عندهم فائض للبيع إلا من النادر".**

زراعيين بأجر (مثلما يحدث لدى أحد المبحوثين فى نجع العقارى، الذى يمتلك ٤٥ فدانا محامى، ويستأجر العمال لزراعة أرضه. بينما يزرعها المبحوث الثانى بالنجع هو وأخواته، وهو يعمل مدرسا). ويوجد عمال زراعيون بلا أرض أو يحوزون مساحات صغيرة تقل عن فدانين فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة، ماعدا فى جزيرة القرصاوية حيث يهاجر عمال معدمون من الفيوم للعمل المأجور فى الجزيرة، بأجر ٣٠ جنيها فى المتوسط (من ٩ص- ٤ مساء)، أما فى مواسم العمل الزراعى فيصل الأجر إلى ٤٠ جنيها للفرد. تنخفض الأجرة إلى ٢٠ جنيها فى اليوم بقرى المنوفية (فيما عدا مواسم الحصاد والجنى حيث يرتفع الأجر إلى ٣٠ جنيها) وأغلب العمال فى عزبة مرشاق من خارج القرية.

١٠-أصبحت **الهجرة** من المجتمعات الفلاحية إلى خارج مصر "محدودة" فى السنوات الأخيرة وهناك تيار واضح لهجرة خريجى المدارس المتوسطة والجامعات إلى المدن بحثا عن عمل. كما توجد هجرة مؤقتة للعمال الزراعيين الذى يأتون من خارج تلك المجتمعات للعمل بها فى الزراعة (القرصاوية، ونجع العقارى). واستقر بشكل دائم عدد من العمال الأجراء بنجع العقارى، كما لا توجد هجرة خارجية.

١١-توجد مشكلات فى رى الأراضى الزراعية فى بعض المجتمعات الفلاحية، مثل مرشاق وسراندو ونجع العقارى وذلك بسبب قلة المياه (لاسيما فى الصيف)، وقصر فترات المناوبة ويتم حل هذه المشكلات عن طريق حفر الآبار الارتوازية)، ومثل ارتفاع أسعار الوقود والزيت. أما فى نجع العقارى فالاعتماد الأساسى على مياه المطر، ويعتمد البعض على حفر الآبار (الرى الآلى) وهو ما لا يقدر عليه إلا أصحاب المساحات الأكبر، لارتفاع تكاليف حفر الآبار ورفع المياه، فضلا عن تعنت جهاز مدينة برج العرب ومصادرته للآلات. وتتوفر المياه فى بقية

المجتمعات (كمشيش وميت شهالة والماى والقرصاوية)، حيث الرى يعتمد على الآلات، ومن ثم ترتفع أسعار خدمات الرى.

١٢-يتدهور مستوى **الخدمات** التى تقدمها الحكومة (التعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك)، وهى شبه معدومة فى المجتمعات الفلاحية الصغيرة "العزب"[٧] والخدمة الجيدة مرتفعة السعر، لاسيما فى السنوات الأخيرة، والخدمات التموينية أفضل بعد زيادة الحصص التموينية على بطاقات التموين مؤخرا. وتظل مشكلة "الخبز" موجودة حيث يصعب الحصول عليه. وتتدهور الخدمات الزراعية "بسبب تدهور الجمعيات الزراعية، وتحكم القطاع الخاص بها "كما يذكر أحد المبحوثين، وتختفى بعض مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة)، وترتفع أسعارها. أما خدمات الصرف الزراعى فبالغة السوء بسبب انسداد خطوط الصرف، بالإضافة إلى تحميل الفلاحين تكلفة إعادة تجديد الخطوط، بمعدل ١٢٠ جنيها للفدان، ويتم تحصيلها بمعرفة الضرائب العقارية.

١٣-لا توجد **جمعيات أهلية** بالمجتمعات الريفية الصغيرة، مثل عزبة الإصلاح التابعة لعزبة سمادون، ومثل ميت شهالة، ومرشاق، وسراندو، والقرصاوية، ونجع العقارى (الذى كانت به جمعية تنمية المجتمع المحلى ولكنها اضمحلت بسبب انخفاض الاعتمادات المالية عما كانت عليه، وكانت تقدم خدمات كالحج والعمرة ومحو الأمية، وخدمات أسرة وأنشطة ثقافية ومستوصف طبى). وتوجد جمعيات أهلية فى كمشيش والماى.

ففى كمشيش خمس جمعيات، أربعة منها دينية وخيرية، وواحدة تدير مستوصفا صحيا. أما فى العزبة الثانية فتوجد جمعية واحدة هى الجمعية الشرعية. وينشط الإخوان المسلمون فى معظم المجتمعات الريفية (ماعدا عزبة الإصلاح

---

[٧] **لا توجد مياه للشرب فى نجع العقارى، ويشتريها الأهالى من القرى المجاورة، ويرفض جهاز مدينة برج العرب إدخال المياه النقية للأهالى. والكهرباء محدودة.**

ومرشاق والقرصاوية)، ويقدمون خدمات كفالة اليتيم والزكاة، ويشير المبحوثون إلى أن مثل هذه الأنشطة هى الأساس التى يقيم عليه الإخوان نفوذهم السياسى. ولا توجد أنشطة للطرق الصوفية إلا فى قرية الماى.

القسم الثانى: أسباب عدم الاحتجاج[٨]

أوضح المبحوثون أسبابا متعددة تؤدى إلى عدم قيام الفلاحين بالاحتجاج، منها ما يتعلق بالشروط الذاتية للفلاحين مثل "ضعف القيادات الخصوم، والخضوع والأوهام دور الهجرة الخارجية فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية". وكذلك "الخضوع لنتائج توظيف الدين (كالقول بعدم جواز مصادرة الأرض الزراعية). ومثل "ضعف إمكانيات الفلاحين الذين لا يستطيعون مجاراة الورثة فى المحاكم، أو تحمل تكاليف السفر". كما أنهم ليست لهم علاقة بالشرطة والحكومة". ويعانون من "التفكك والخوف" من عدم قدرتهم على القيام بالاحتجاج، "وعدم ثقتهم فى أنهم لو احتجوا سيصلون لنتائج إيجابية"، وكذلك "الخوف من السلطة"، و"غياب وضعف المساعدة والتضامن معهم"، كما يعانون من ضعف المحامين المحليين". وهناك أسباب **تتعلق بالشروط الموضوعية التى تواجه الفلاحين** مثل الفقر واضطرارهم إلى الأنكباب على العمل فى الأرض" للوفاء بالاحتياجات المعيشية لأسرهم"، ومثل "تناثر النجوع، وتوجيه الضربات الأمنية لكل نجع على حدة" (مركز برج العرب)، واستخدام تاكتيكات تهدف إلى "تجزئة الصراع فى عمليات الهجوم لاسترداد الأرض

---

[٨] **أدرنا حواراً مع جميع المبحوثين عن الأسباب التى تؤدى إلى عدم احتجاج الفلاحين بصفة عامة، فى المجتمعات الفلاحية التى لم تعرف فى الاحتجاج الجماعى فى فترة الدراسة، ولكن الحوار له فى ذات الوقت طبيعة إسقاطية، فهو يدفع المبحوثين للتحدث بصراحة عن أسباب عدم اتساع الاحتجاجات فى مجتمعاتهم المحلية ذاتها.**

الزراعية من جانب ورثة كبار الملاك". و"ضعف وغياب التضامن مع الفلاحين"، و"عدم مناصرة أعضاء مجلس الشعب للفلاحين، والتنصل لمطالبهم".

وتقترب إلى حد ما الأسباب التى ذكرها المبحوثون كأسباب لعدم الاحتجاج من الأسباب الحقيقية، والتى سنناقشها فى القسم الخامس.

القسم الثالث: الاحتجاجات الفلاحية

١-تاريخ الاحتجاجات بالمجتمعات المحلية: نناقش هنا سنة حدوث الاحتجاجات وأسبابها، والمشاركين فيها، وأشكالها، ومدتها، ومدى تنظيمها، وصلتها بالنطاق الجغرافى المحيط، وموقف الشرطة والأحزاب والقضاء، وأشكال التضامن معها.

أ-سنة حدث الاحتجاجات: يظهر جدول (٣) التوزيع الزمنى لأهم وقائع الاحتجاجات الفلاحية فى المجتمعات المحلية محل الدراسة. ونستخلص منه التاريخ الطويل للاحتجاجات بمحافظة المنوفية، والدقهلية.

جدول رقم (٣)

التوزيع الزمنى للاحتجاجات الفلاحية

المجتمعات المحلية	سنة حدوث الاحتجاج[٩]							
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كمشيش	√	√			√	√	√	
ميت			√	√	√			

[٩] وجود علامة √ يعنى حدوث احتجاج واحد، ووجود علامتان يعنى احتجاجان، وهكذا.

شهالة						
الماى					√	
الإصلاح					√√	√
مرشاق		√	√	√	√	
نجـــــع	√					
العقارى						
القرصاية					√	

ويمكننا أن نجد تفسيراً لذلك فى تجذر الصراع بين الفلاحين فى جانب وكبار ملاك الأرض وسلطة الدولة فى جانب آخر، قبل ١٩٥٢ وبعدها وحتى وقت إجراء هذه الدراسة. مع التأكيد على اختلاف دور الدولة خلال تلك الفترة؛ من مؤيَّد لكبار الملاك الإقطاعيين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلى مناهض لهم خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ (قوانين الإصلاح الزراعى)، إلى الوقوف مع ورثة كبار ملاك الأرض- ومع الرأسمالية الزراعية بوجه عام منذ بداية سبعينيات القرن العشرين حتى الآن.

ب-أسباب الاحتجاجات

سبق أن أشرنا فى فصل سابق[١٠] إلى السياق الاقتصادى العام الذى جرت فى إطاره التحولات التى أقدمت عليها سلطة الدولة، لصالح ورثة كبار الملاك، ولصالح الرأسمالية الزراعية. تلك التحولات هى التى صنعت الشروط الموضوعية للاحتجاج الجماعى للفلاحين.

لقد حدثت الاحتجاجات فى معظم الحالات بسبب الصراع حول الأرض الزراعية التى تمت مصادرتها وفق قوانين الإصلاح الزراعى، وجرى توزيعها على

---

(١٠) وهو الفصل، وكتبه الأستاذ أحمد النجار

obeikandl.com

الفلاحين بغرض التمليك، سواء تم تسديد ثمنها كاملا أو معظمه (باستثناء الاحتجاجات فى كل من نجع العقارى والماى فأسبابها مختلفة). ولقد استخدم ورثة كبار الملاك طرق مختلفة لطرد الفلاحين من الأرض هى:

١-استبدال بعض الأراضى المتناثرة والتى شملها قرار الإفراج **كأراضى حراسة**، والتى تم استلامها بالفعل، بأراضى أخرى مجمعة تمت مصادرتها **كأراضى استيلاء**، وذلك بعملية تسمى "المهايأة"، ثم القيام باستصدار قرار إفراج آخر بالأراضى المتناثرة، وهو ما يعنى محاولة إخراج كل المساحة التى صودرت من الإقطاعيين من تحت يد هيئة الإصلاح الزراعى المتواطئة بطبيعة الحال فى كل هذه الأمور، حيث تتم عملية "المهايأة" من خلال "تفاهمات" مع الهيئة، وبمقتضاها تفلت أراضى الاستيلاء من تحت يد الإصلاح الزراعى، وهذا هو ما حدث فى كمشيش "ميت شهالة". حيث كانت هيئة الإصلاح الزراعى قد صادرت أرضا مساحتها ٢٢٧ فدانا وثمانية قراريط من عائلة الفقى، قامت بتوزيع ١٢٥ فدانا منها على فلاحى القرى التى تقع الأرض فى زمامها كأراضى استيلاء **(ومن بينها فلاحى ميت شهالة)**[١١]. لقد لجأ الورثة إلى استخدام صورة ضوئية للعقد المزور، وبعد تقديمه للمحكمة تم الحصول على حكم بأحقيتهم بالأرض، وتم الإفراج عن المساحة المذكورة!! وبمقتضى هذا الإفراج يرفعون قضية ضد الإصلاح الزراعى بملكيتهم للأرض. وبتواطؤ الإصلاح الزراعى يتم الحصول على أحكام نهائية بأحقية ملكية الأرض (بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص ص ١٤-٣٥).

---

[١١] **قام بعض أفراد عائلة الفقى بتهريب ٢٢٧ فدانا من الخضوع لقانون الإصلاح الزراعى الأول، واستمر التهريب تسعة سنوات، وذلك استنادا على عقدين بيع مزورين، الأول بمائة واثنين من الأفدنة وثمانية قراريط، والثانى ببقية المساحة. (حول تفاصيل ذلك أنظر: بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص ص ١١-١٥).**

٢-ويتكرر ذات السيناريو فى **قرية مرشاق بمركز دكرنس** وفى عزبة الإصلاح بأشمون"، وإنما بدون "المهايأة"،فبموجب القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وتعديله (١٤١ لسنة ١٩٨١ المتعلق بالإفراج عن أراضى الحراسة)، تمكن كبار الملاك أو ورثتهم من استبعاد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، وكانت هى الوسيط الذى يدير الأراضى لهم. ومن ثم أصبحوا فى مواجهة الفلاحين الفقراء والصغار مستأجرى الأرض الزراعية، وبدلاً من العقود القديمة بين الفلاحين والهيئة، أُبرمت عقود جديدة بينهم وبين الملاك، محكومة بقانون الإيجار القديم غير محدد المدة. ومع صدور قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، وبدء تنفيذه فى أكتوبر ١٩٩٧، تمت استعادة أراضى الحراسة (١٠٠ فدان)، وبدأت محاولات استعادة أرض الاستيلاء، المملوكة للفلاحين، بعملية تزوير أسفرت عن حكم قضائى لمصلحة ورثة زينب الإتربى، ونجحوا بمقتضاه من استعادة ٥٠ فدانا، وهى نصف مساحة أرض الاستيلاء، التى دفع الفلاحون ثمنها على مدى أربعين عاما متصلة. وبعملية تزوير أخرى، حكمت المحكمة لورثة زينب الإتربى باسترداد بقية أرض الاستيلاء، وبالتواطؤ من جانب هيئة الإصلاح الزراعى (بشير صقر، ٢٠٠٦، ص٢٥).

أما فى عزبة **الإصلاح** فقد تلكأت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى تسليم الفلاحين عقود الأرض من المملوكة لهم منذ الخمسينات من القرن العشرين، وحصلت منهم على كامل الثمن. حيث قام أحد من يدعون أنهم ورثة ملاك الأرض الذين صودرت منهم وفق قوانين الإصلاح الزراعى- ببيع الأرض بيعا وهميا لأحد الطامعين فى الأرض. والقيام برفع دعاوى قضائية تطالب الفلاحين بإيجار الأرض باعتبارهم مستأجرين وليسوا ملاكا، ومن ثم صدور حكم لمحامى المشترى باستلام الأرض وطرد الفلاحين، وقيام الشرطة بمحاولة تنفيذ الحكم. ولإظهار مدى تواطؤ هيئة الإصلاح الزراعى يكفى أن نذكر أن الأرض قد تم إشهار ملكيتها للإصلاح الزراعى فى الشهر العقارى برقم ٤٩٧ عام ٢٠٠٢.

٣-وعندما لا يكون لدى مدَّعو الملكية من ورثة الإقطاعيين مستندات الأرض قبل أن تصادرها الدولة منهم، وبعد صدور قرارات الإفراج عن هذه الأراضى لا يكون أمامهم سوى اللجوء للبلطجية وخريجى السجون والمسجلين فى ملفات الشرطة، لاستخدامهم فى وضع اليد على الأرض المفرج عنها، ثم اللجوء للقضاء لإثبات ضع اليد، وهو **ما حدث فى سراندو بمركز دمنهور** (بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص١٥)، حيث لعبت الشرطة دورا حاسما لصالح ورثة كبار الملاك، بالتواطؤ وبالدعم المباشر (التحريات المضللة، والبلاغات الملفقة والمطاردة والقبض على الفلاحين).

٤-لم توزع هيئة الإصلاح الزراعى الأرض على فلاحى جزيرة **القرصاية** بعد أن صادرتها ونزعت ملكيتها من أحد كبار الملاك، وأصبحت هى مالكة الأرض. وأوقفت الهيئة منذ عام ١٩٥٦ تعامل الفلاحين معه، وطالبتهم بالامتناع عن دفع الإيجار له، ودفعه لها، ولجأ بعض المتنفذين الجدد لمحاولة الاستيلاء على الأرض، وطرد الفلاحين، طالما هى مملوكة للدولة. واختاروا أن يتم ذلك عن طريق القوات المسلحة، التى وصلت إلى الجزيرة فى نوفمبر ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة سبق لها الاستيلاء على سبعة أفدنة ثم على أربعة أفدنة.

وفى نجع العقارى يمثل الصراع حول الأرض بين البدو من جهة والدولة ومافيا الأراضى الصحراوية من جهة **ثانية حالة نوعية** . فهو صراع يدور بشكل رئيسى بين متوسطى وكبار ملاك الأراضى الصحراوية من البدو وهم ملاك بحكم وضع اليد فى معظم الأحيان أو بأحكام قضائية مسجلة فى بعضها. وبين مافيا الأراضى الذين تدعمهم الدولة بكل أجهزتها (الشرطة والنيابة، والأجهزة التنفيذية مثل وزارة الزراعة وجهاز شئون البيئة، وغيرها). أو بين البدو والدولة التى تصادر أراضى القبائل دونما تعويض. مثلما حدث عندما صادرت الدولة أراضى قبيلتين، وبُنيت عليها مدينة برج العرب، وكان قد تبقى لهما ٣٠٠ فدانا ثم الاستيلاء

عليها أيضا عام ٢٠٠٨ لبناء نادى سموحة الرياضى الجديد، على مساحة ٢٠٠ فدانا، بسعر عشرة جنيهات للمتر بينما قيمته ٣٠٠ جنيها. وتم تعويض قبيلة منهما بفدانين تبعد ثلاثة كيلو مترات من أراضيهم المصادرة. ويتمثل **الصراع فى نجع العقارى** فى انتزاع الدولة ٢٨ فدانا منذ ١٥ عاما (وهو نزاع ما يزال ينظر أمام القضاء)، وفى عام ٢٠٠٨ قامت بولدوزرات جهاز مدينة برج العرب بشق طريق داخل الأرض، وتجريف مساحات من المزروعات، واجتثاث أشجار فاكهة ومعمرة، لضمها للجهاز. وهى مساحات مسجلة لأصحابها منذ عام ١٩٢١، بعقد مشهر بمحكمة الإسكندرية.

أما أسباب احتجاج الفلاحين **بقرية الماى** عام ٢٠٠٧ فقد تمثلت فى الارتفاع الشديد لأسعار الأسمدة الكيماوية، واختفائها تماما من الأسواق، إبان زراعة محصول الذرة الصيفى.

جـ-وصف وتحليل الاحتجاجات

١-شهدت **كمشيش** احتجاجين كبيرين فى عامى ١٩٩٩، و٢٠٠٠، وثلاثة وقائع لمواجهة هجوم بعض ورثة كبار الملاك ومنعهم من اغتصاب الأرض فى أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧. ونعرض فيما يلى للاحتجاجين الكبيرين.

حدث الاحتجاج الأول **بقرية بخاتى التابعة لقرية كمشيش** فى مارس ١٩٩٩. تبدأ الوقائع بصدور قرار إدارى من محافظ المنوفية بإخلاء الأرض- وهى أرض إصلاح زراعى مملوكة للفلاحين. وردها إلى ورثة الاقطاعى عزيز الفقى، وتم التنبيه على الفلاحين بذلك، وفى صباح اليوم التالى وعند ذهاب الفلاحين للأرض (يقيمون فى كمشيش ويزرعون أرضهم فى عزبة بخاتى)، وجدوا بعض البيوت (وهى تخص ١٢ أسرة من الفلاحين) وظائر الماشية مهدودة. ثم جاء الورثة ومعهم نحو ثلاثين من البلطجية المسلحين، وحاولوا طرد الفلاحين من الأرض،

وأطلقوا عليهم الرصاص. وواجه لهم الفلاحون (حوالى ٢٠ رجلا و٣٠ من النساء والأطفال)، وكان سلاحهم "الشوم" والحجارة. واستمرت المواجهة ساعتين، وطارد الفلاحون المعتدين. وأرسل أحد قادة الفلاحين فاكسا لمديرية الأمن لإخطار الشرطة بما حدث، وعندما وصلت قوات الشرطة ألقت القبض على عدد من المعتدين (صدر الحكم بحبس عدد من المعتدين سنة حبس وغرامة. ولم تكن لهذا الاحتجاج أية صلة بالأحزاب. ولم يحدث تضامن مع الفلاحين وقت الصدام، لأن الأرض بعيدة عن كمشيش. وحاول الورثة استمالة أهالى عزبة بخاتى للوقوف فى صفهم بالرشوة، وكانت النتيجة أنهم لم يتضامنوا الفلاحين. ولقد نجح الاحتجاج لأن الحق مع الفلاحين، ولأنهم كانوا يتصفون بالجسارة. ولأن الشرطة لم تكن ضد الفلاحين- استثناء من وقوفها ضدهم- وكانت محايدة. وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين الذين واجهوا المعتدين لا علاقة لهم بالأنشطة السياسية، ويجمعهم فقط أنهم أصحاب حق، فالأرض مملوكة لهم، ويزرعونها منذ ستين عاما.

وحدث **الاحتجاج الثانى فى زمام قرية كمشيش** (حوض الثلاثين) فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، عندما أصدر محافظ المنوفية قرارا إداريا بتسليم مساحة ١٥٠ فدانا (حوض كامل يزرعه ٨٢ أسرة) لورثة الإقطاعى عزيز الفقى. على الرغم من كون هذه الأرض مصادرة وفق قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١، بعد تهرب الأسرة الإقطاعية من الخضوع لقانون عام ١٩٥٢. وعندما وصلت قوات الأمن لتنفيذ القرار وتسليم الأرض لورثة الإقطاعى، وجدت حوالى ألف فلاح من كمشيش وأبنائهم الشباب والنساء والأطفال. وتضامن مع الفلاحين أهالى قرى مجاورة (الشهداء وكفر زرقان وسرسموس والبتانون)، فأحضروا الطعام، ووقفوا معهم فى المساحة المطلوب إخلائها (وكانت الشرطة قبل أسبوع من الأحداث قد استدعت الفلاحين لمركز الشرطة فى مدينة تلا، كل مرة عشرة من الفلاحين، لتهديدهم، ومنعهم من نزول الأرض، وأجبرتهم على التوقيع على التنازل عنها). كان الفلاحون

قد أعدوا عدتهم للمواجهة، وحدثت مناوشات من الفلاحين بإلقاء الطوب على الشرطة، التى انسحبت لأن إخلاء الأرض كان يعنى معركة دموية. واستمرت المواجهة نهارا كاملا (من الساعة ٨ ص حتى آخر النهار). لقد خطط قادة الاحتجاج لحشد الفلاحين من كمشيش وخارجها والتنبيه عليهم بـ" الوقوف على الأرض"، وأحضروا كميات كبيرة من الزلط لاستخدامها عند الضرورة لمنع الشرطة والورثة من "نزول الأرض". وينتمى بعض القادة إلى حزب التجمع، وبعضهم الآخر من النشطاء اليساريين غير الأعضاء فى هذا الحزب. لقد نجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه وهو الحفاظ على الأرض[١٢]. وتتجسد عدالة مطلب الفلاحين فى رؤيتهم لهذا الاحتجاج حيث يريد ورثة الإقطاعيين استرداد الأرض التى اشتراها الفلاحون من هيئة الإصلاح الزراعى، ويزرعونها منذ ستين عاما، وهى تمثل مصدر زرقهم الرئيس إن لم يكن الوحيد ولن يخرجوا منها أبدا.

٢-وفى **ميت شهالة** حدثت ثلاثة احتجاجات فى أعوام ٢٠٠٢، و٢٠٠٤ و٢٠٠٥. بدأت أحداث **الاحتجاج الأول** عند محاولة تسليم ٣٥ فدانا من الأراضى التى تملكها الفلاحون بموجب قوانين الإصلاح الزراعى لأسرة الفقى، فتجمهر حوالى ثلاثة آلاف فلاح، ومعهم اسطوانات الغاز، وهددوا بتفجيرها فتم التراجع عن تنفيذ إخلاء الأرض. وكان هدف الاحتجاج هو المحافظة على الأرض وهى "باب" الرزق الوحيد لدى الفلاحين، والتى يسعى ورثة الإقطاع الاستيلاء عليها. وشارك مع فلاحى ميت شهالة (أصحاب المساحة المتنازع عليها، وأهالى القرية)، وفلاحون من قرية ملاصقة لهم، ذات المشكلة مع أسرة الفقى، وهى قرية كفر الجمالة، وكان

---

[١٢] **يذكر أحد المبحوثين: "نجح احتجاج حوض الثلاثين لأن الناس كانت ياما (كثيرة)، ولأن القمح فى المساحة المزروعة كان عالى، والله أعلم باللى كان جوة القمح، ولأن التوقيت كان مناسب، والمطالب عادلة والقيادة كانت بتتصرف بعقل والتضامن معانا كان كبير ومفيد".**

من بين المشاركين نساء وأطفال، واستمر الاحتجاج قرابة الأربع ساعات، وكان عفويا ورد فعل. ولم يشارك فيه أى أعضاء فى أحزاب سياسية. وكان من أهم نتائج الاحتجاج غير منع إخلاء الأرض، تضامن الفلاحين مع بعضهم البعض، وزيادة عدد المشاركين فى الاحتجاج. لقد نجح الاحتجاج لأن الفلاحين صمدوا و"وقفوا" على الأرض، وكان المطلب واضحا وعادلا. ولم يسبق لأحد الفلاحين أن شارك فى وقائع سياسية، كما لم يحدث أية مفاوضات، باستثناء محاولة فاشلة لأحد أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى للتوسط بين الفلاحين وأسرة عزيز الفقى، وسبب فشلها هو رفض الوساطة من جانب أسرة الاقطاعى.

أما **احتجاج يونية ٢٠٠٤**، فحدث أثناء محاولة تنفيذ مديرية الإصلاح الزراعى لقرار إدارى بتسليم أحد الأبنية (مخزن) المقامة على أرض إصلاح زراعى، لورثة أسرة عزيز الفقى، بدعوى شراء المخزن من المديرية. ويمثل الاستيلاء على المخزن، من وجهة نظر الفلاحين، مقدمة لإخلاء بقية الأرض. وتعذر على الورثة استلام المخزن، بسب تراجع الشرطة، الناتج عن تهديد المحامين المدافعين عن الفلاحين لها، بإخطار النيابة بأن الشرطة تنفذ قرارا إداريا بالقوة الجبرية، بالمخالفة للقانون. فلجأ ورثة الإقطاع مدعومين بالبلطجية إلى مهاجمة الفلاحين بالأسلحة وبإطلاق الرصاص عليهم، ودات معركة بينهما انتهت بهزيمة الورثة وأنصارهم. وألقى الفلاحون القبض على أحد "المسجلين خطر". وحدثت إصابات فى الجانبين. وطارد الفلاحون المعتدين، وحصلوا على بعض الأسلحة والذخائر. واستمر هذا الاحتجاج ساعتين، وكان عنيفا وشارك فيها فلاحو القرية وأبناؤهم والنساء والأطفال، كما شارك فلاحون من قرية كفر الجمالة. ولم يكن لأى من المشاركين فيه أية صلات بالنشاط السياسى. ولم يكن لأى من الأحزاب السياسية أية صلة به. ولقد تواطأت الشرطة والنيابة مع أصحاب النفوذ (ورثة الإقطاعى)، فتحول المعتدين بالسلاح إلى مجنى عليهم، والشهود إلى متهمين. وتغاضت عن

قضية أمن دولة طوارئ ضد المعتدين. بينما حاكمت الفلاحين دون إخطارهم، وحكم عليهم بسنة حبس وغرامة على كل من الفلاحين الستة (٥٠٠ جنيها). ولقد نجح هذا الاحتجاج بسبب جسارة وضخامة عدد الفلاحين، ومطاردتهم للمعتدين، والقبض عليهم وتسليمهم مع سلاحهم للشرطة، وكذلك بسبب عدالة مطالبهم. ولقد سبق هذا الاحتجاج مداهمة الشرطة لمنازل عدد من الفلاحين، وتهديدهم لإجبارهم على تسليم المخزن لورثة الإقطاعى، ولكنهم رفضوا. وهو ما خلق درجة أعلى من الوعى والتنظيم لم يعرفها الاحتجاج الأول.

وتمثل **الاحتجاج الثالث** فى احتشاد الفلاحين والفلاحات فى قاعة محكمة مدينة الشهداء، إبَّان نظر المعارضة فى حبس الفلاحين. حيث امتلأت قاعة المحكمة عن آخرها، مما سبب قلقا لدى أجهزة الأمن، وارتفاعا على معنويات الفلاحين. وشارك فلاحون من قرية الجمالة، كما شارك عدد من الصحفيين الذين قاموا بتغطية الاحتجاج والتضامن مع الفلاحين، ونشروا حول الصراع بينهم وبين أسرة الإقطاعى. كما تضامنت معهم لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى. ولقد تم الترتيب لذلك الاحتشاد من جانب القيادات الفلاحية فى كمشيش، ولجنة التضامن، التى قدمت الدعم القانونى بالمحاميين والدعم الإعلامى. ولقد حصل الفلاحون الستة على حكم عادل وهو الحكم بالبراءة. وتجدر الإشارة إلى مشاركة عدد من الفلاحين من ميت شهالة فى أنشطة ذات طبيعة سياسية بعد الاحتجاج الثانى، مثل حضور المؤتمر السنوى الذى ينعقد بكمشيش فى ذكرى استشهاد صلاح حسين، ومثل حضور ندوات فى مركز العدالة بالقاهرة.[١٣]

---

[١٣] **يذكر أحد المبحوثين فى هذا الصدد: "التطور مش فى كل احتجاج لوحده، ولكن الاحتجاج الثانى كان أحسن من الاول، والثالث أحسن من الثانى، وأساسه زيادة وعى الناس وقلة خوفهم".**

obeikandi.com

٣-أما **احتجاج قرية الماى**، فقد حدث فى مايو ٢٠٠٧، بسبب اختفاء الأسمدة الكيماوية أثناء زراعة الذرة. وبدأ كتجمير أمام الجمعية الزراعية، تحول إلى مظاهرة من عدة مئات (يذكر مبحوث آخر أنها من عدة آلاف)، وقطعوا طريق منوف- شبين الكوم. واستمر الاحتجاج ساعة ونصف (يذكر مبحوث آخر أنه استمر بين ٣-٤ ساعات)، مما دعا المسئولين للحضور (وعلى رأسهم المحافظ)، وكذلك حضرت قوات الأمن وحاولت فض الاحتجاج وتم جلب كمية من الأسمدة ووزعت على الفلاحين. وشارك الأطفال بأعداد كبيرة، أما النساء فمشاركتهن كانت محدودة. وكان الاحتجاج سلميا وتم بطريقة تلقائية، ولا توجد بين المشاركين من لهم صلة بالأحزاب **أو الأنشطة السياسية. ولم يكن هناك غير الفلاحين وأسرهم**، والمواطنين الذين شاركوا هم فلاحون يزرعون أراضيهم. ولقد نجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه بالحصول على الأسمدة. ويذكر أحد المبحوثين أن ذلك كان يجب أن يحدث قبل ذلك بشهور بسبب حاجة الذرة إلى الأسمدة. **ولقد ظهرت القيادة التلقائية للاحتجاج خلال حدوثه، ومن الفلاحين المتعلمين بالأساس، وهم الذين أثروا فى بقية الفلاحين. ولكن هؤلاء المتعلمين غير منخرطين فى أنشطة سياسية أو مؤتمرات لمناقشة أوضاع الفلاحين.**

٤-أما فى **عزبة الإصلاح التابعة لقرية سمادون** فقد حدثت بها ثلاثة احتجاجات. بدأ الاحتجاج **الأول** صباح ١٧ مايو ٢٠٠٧ عندما توجه ٣٠٠ فلاحا إلى مدينة شبين الكوم **للاعتصام** أمام ديوان المحافظة، واستمع المحافظ لاثنين منهم، وعرف أن الأرض التى يدور حولها الصراع ومساحتها ٥٧ فدانا من أجود أراض المنوفية مملوكة للفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. وأنهم دفعوا ثمنها كاملا على ٤٠ قسطا سنويا، بينما الحكم الجارى تنفيذه لإخلاء الأرض قائم على عقد بيع ابتدائى مزور من شخص لآخر لا صلة له بهذه الأرض. وشارك فى الاعتصام الفلاحون وأسرهم من النساء والأطفال. وكان هدفه هو

الشكوى للمحافظ الذى تأكد من صحة ما ذكره الفلاحين. ففض الفلاحون اعتصامهم وعادوا لقريتهم متصورين أن المسئولين قد تفهموا الحقيقة. وكان الاعتصام مخططا له من جانب الفلاحين. واستمر حوالى أربعة ساعات وتغيب عن ذلك الاحتجاج أية صلة بأحزاب أو أنشطة سياسية، من جانب المشاركين فيه وإن اتسموا بأنهم "متنورون" و" متعلمون" إلى حد ما.

وتبدأ وقائع **الاحتجاج الثانى** يوم ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧ عندما اقتحمت العزبة مجموعة من سيارات الأمن المركزى، واتجهت نحو المساحة محل الصراع. وأدرك الفلاحون أن الشرطة قادمة للتنفيذ. وعلى الفور تجمع عدة آلاف من (٣-٤ آلاف)، معظمهم أهالى العزبة، وبعض فلاحى سمادون وجريس وساروا فى مظاهرة ضخمة، رفعت الفؤوس والمناجل والعصى. وقطعت الطريق الواصل بين مدينة أشمون وقرية جريس، وحرقت البوص النامى على جانبى الطريق، وحاصرت جمعية الإصلاح الزراعى بقرية سمادون وحضر مدير منطقة الإصلاح الزراعى بأشمون الذى ذكر أن لديه ما يفيد باتخاذ إجراءات تسجيل الأرض للفلاحين. كما أفاد رئيس شرطة أشمون بأن تنفيذ الحكم لن يتم، وطالب الفلاحين بإنهاء التجمهر، وهو ما تم فعلا، لكنهم حرسوا حقولهم لمدة ١٣ يوما تحسبا لأى طارئ، وتقدموا لقاضى التنفيذ باستشكال فى تنفيذ الحكم، الذى أرجئ لجلسة ٤ فبراير ٢٠٠٨. كما قاموا برفع دعوى قضائية بشبين الكون يطالبون فيها بعدم الاعتداد بعقد البيع المزورّ، وتأجل نظرها إلى جلسة ١٦ مارس ٢٠٠٨. وكان ذلك الاحتجاج تلقائيا فقد حدث كرد فعل. ونجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه، وهو منع تنفيذ الإخلاء من الأرض، وذلك بسبب عدالة مطلب الفلاحين، والمشاركة الواسعة من أهل القرية، وتأييدهم من جانب الفلاحين من قريتى سمادون وجريس فقد شاركوا فى المظاهرة، وبسبب "انضباط المشاركين، حيث لم تحدث خسائر أو تلفيات فى الممتلكات". ولم تكن لهذا

الاحتجاج آية صلات بالأحزاب والأنشطة السياسية، وإن كان قادة الاحتجاجات الثلاثة "متنورين" إلى حد ما، ومتعلمين إلى حد ما".

وتم **الاحتجاج الثالث** صباح ٣ يونيو ٢٠٠٨، حيث اعتصم الفلاحون أمام الجمعية الزراعية. وكانوا قد أعلنوا عن موعد الاعتصام قبل ذلك الصباح بثلاثة أيام. وذلك احتجاجا على تلكؤ الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى تسليمهم عقود تملك الأرض التى وزعت عليهم فى الخمسينات من القرن العشرين. وبلغ عدد الفلاحين المعتصمين حوالى ثلاثمائة فلاح. وكان مطلبهم من خلال هتافاتهم هو الحصول على عقود تمليك الأرض، وهتفوا منددين بموقف الهيئة. ولقد سبق ذلك الاعتصام، استدعاءات من جانب الشرطة لعدد من الفلاحين لمعرفة أبعاد الموضوع. ولقد حضر إلى مكان الاعتصام رئيس مدينة أشمون، ومدير عام الإصلاح الزراعى بالمنوفية، ومدير الإصلاح الزراعى بأشمون، فضلا عن عدد من قيادات أجهزة الأمن بالمحافظة ومركز أشمون ومجموعة من ضباط المباحث، وأفراد الشرطة السرية الذين انتشروا بين الفلاحين، وتابعوا الحوارات بينهم ومندوبى الصحافة المحلية والعالمية (الكرامة، والفجر، والمصرى اليوم، والبديل، وصحيفة بريطانية)، وكان رتل من سيارات الأمن المركزى بجنودها ترابط على بُعد كيلو متر انتظارا للأوامر. **ويتسم ذلك الاحتجاج بأنه كان معداً له**، واستمر من الساعة ٦ إلى ١١ صباحا. ولقد نجح الاحتجاج فى تحقيق الهدف الأساسى، وهو الحصول على عقود تمليك، حيث بدأت هيئة الإصلاح الزراعى هذه العملية فى الشهور التالية. كما قضت المحكمة بقبول استشكال الفلاحين، وأوقفت تنفيذ الحكم بإخلاء الأرض، ويعود هذا النجاح للأسباب التى أدت إلى نجاح الاحتجاجين السابقين. **ويتسم هذا الاحتجاج كذلك بعدم وجود أى علاقة له بالأحزاب وبالأنشطة السياسية. وكانت رؤية المشاركين فى الاحتجاجات الثلاثة أنها كانت ناجحة، لأنها**

أوصلت صوت الفلاحين للجميع، وشرحت حقيقة أنهم ملاَّك الأرض، وأنهم دفعوا ثمنها كاملاً.

٥-سبق أن أوضحنا، أن أسباب الاحتجاجات فى **عزبة مرشاق**، تتمثل فى: استعادة الأرض التى دفع الفلاحون ثمنها خلال ٤٠ سنة، وهى مصدر رزقهم الوحيد تقريبا، كما تتمثل فى الإحساس بعدم وقوف القضاء فى صف الفلاحين.

وكان هدف هذه الاحتجاجات منع تسليم الأرض لورثة الإقطاعيين. وتعددت الاحتجاجات الفلاحية فى قرية مرشاق، لتصل إلى حوالى عشر مرات، وأهمها ما حدث فى أعوام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧. وفى كل مرة كان ورثة الإقطاعيين يأخذون الأرض فى الصباح بمساعدة الشرطة، ويستردها الفلاحون فى المساء. وسوف نقف عند وقائع **احتجاج ٢١ مايو ٢٠٠٦** فقد كان الأكثر عنفا ودموية من جانب قوات الأمن. بينما كانت بقية الاحتجاجات سلمية، وبدون عنف.

بدأ العدوان على الفلاحين بما يتراوح بين ١٦ و٢٠ سيارة من سيارات الأمن المركزى المحَّملة بالجنود، بالإضافة إلى أربع مصفحات، وما يتراوح بين ١٠ و١٢ سيارة شرطة، وسيارة مطافئ (قدَّر العدد الإجمالى بحوالى ١٠٠٠ ضابط وجندى). ويقف فى مواجهة هذه القوات فى ساحة تنفيذ الحكم بإخلاء الأرض، ١٥٠ من الفلاحين وأسرهم من النساء والأطفال، وستة من الصحفيين (أربعة منهم أجانب). وتبدأ المعركة الدامية. موجات من جنود الأمن المركزى حاملى العصى والدروع ومطلقى قنابل الدخان وصيحات التهديد. وعلت صيحات النساء والأطفال. وقام الجنود بإلقاء عدد من الفلاحات فى الترعة، وجرح عدد من الفلاحين، وألقى القبض على ٢٢ من الفلاحين والفلاحات، وعلى الصحفيين، وأسفرت المعركة عن إصابة خمسة جنود وضابط، وستة من الفلاحين، وعومل الجميع بقسوة ووحشية، بعد طرد الفلاحين من الأرض، واستلامها من جانب ورثة كبار الملاك.

استغرقت المعركة ساعة وربع الساعة. وفى أماكن الحجز ضُرب الفلاحون وأحد الصحفيين، وكان نصيبه من الضرب استثنائيا من شدة العنف الذى تعرض له. وظلوا محجوزين لأربعة أيام. وأفرجت المحكمة فورا عن جمع المتهمين وبلا كفالة. **ولعبت احتجاجات السفارات الأجنبية والمنظمات الفلاحية الدولية دورا بارزا فى خلق الاهتمام بما حدث** (وعلى وجه الخصوص أكبر تلك المنظمات على مستوى العالم وهى منظمة "فياكامبيسينا" التى تضم مائة مليون فلاح، وكونفيدرالية الفلاحين الفرنسية بزعامة خوسية بوفيه. كما **أدانت منظمات حقوق الإنسان المصرية عمليات العنف والاعتقال والتعذيب التى مارستها قوات الأمن. كما شاركت لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى مع الفلاحين** بالكتابة لعدد من الصحف حول وقائع الصدام الدامى، بالإضافة **إلى التغطية الصحفية من جانب عدد من الصحفيين** (صقر، ٢٠٠٦، ص ص١٠٣-١١٥). ولم ينجح الفلاحون فى تحقيق هدفهم، وهو الحفاظ على أرضهم ولكنهم نجحوا فى مقاومة الطرد من الأرض. ونجحت لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى فى خلق تضامن عملى مع الفلاحين، وفى خلق الدعم الفلاحى الأوربى لهم (١٨ منظمة فلاحية و/ أو ثورية).

ولم يتوقف الصراع بعد تلك المعركة الدامية، حيث أَدعى ورثة زينب الإتربى قيام عشرة فلاحين باغتصاب أراضى الورثة. وبناء على ذلك أصدر المحامى العام، قراراً بطرد الفلاحين. وفى ٥ مارس عام ٢٠٠٧ قامت الشرطة بتسليم هذه الأراضى للورثة. كما قامت الشرطة بإخطار الفلاحين بعزمها إخلاء أراضى ستة فلاحين آخرين يوم ١٣ مارس. وفى المساء، بعد مغادرة الشرطة، قام الفلاحون بالاعتصام فى الأراضى، ونصبوا خيامهم فوقها، واستعادوها، وصدُّوا هجوما لمجموعة من البلطجية من أنصار الورثة وردوهم على أعقابهم. وفى ٢٧ يناير ٢٠٠٨ ألغت محكمة الأمور المستعجلة بدكرنس قرار طرد الفلاحين من أراضيهم. واستردوها نهائيا. مما سبق، نستخلص أن احتجاجات فلاحى عزبة

مرشاق كانت عفوية، باستثناء احتجاج ٢٠٠٧، الذى خطط له الفلاحون بطريقة جيدة، أكثر مما خطط لاحتجاج ٢٠٠٦، لقد كان "منظما" على حد تعبير أحد المبحوثين. مع الفلاحين وتضامن عدد من أهالى العزبة وعدد من أعضاء حزبى التجمع والناصرى، ولجنة التضامن مع الفلاحين، وصحفيون مصريون وأجانب ومحامون. **ولم تتضامن أية قرى مع احتجاجات فلاحى عزبة مرشاق، باستثناء المؤتمر التضامنى الذى انعقد فى نادى المحامين بالمنصورة فى ٣ مارس ٢٠٠٧، وشارك فيه فلاحون من كمشيش وبهوت ونشطاء سياسيون من القاهرة، وتحدث فيه سمير أمين. وكان مؤتمرا مؤثرا فى رفع الروح المعنوية للفلاحين. هذا وكان لقيادة الفلاحين دورا واضحا فى خطة استرداد الأرض فى ٥ مارس ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من فلاحى مرشاق حضروا مؤتمرات وندوات تضامنية مع الفلاحين، وذلك فى القاهرة وكمشيش والمنصورة ودكرنس. ولكن هذه الأنشطة "لم تبدأ إلا فى وقت متأخر، بعد التعرف على مواقع فلاحية أخرى، مثل بهوت وكمشيش، والاستفادة من خبراتها، "مما قوى عودنا، وأفهمنا"** كما يذكر أحد قيادات مرشاق. **لقد اكتشفت القيادات أن التخطيط والتنظيم للاحتجاجات يأتى بنتائج أفضل دائما. وأن التضامن معهم أحد أسباب النجاح.**

٦-قام ورثة عائلة نوّار الاقطاعية، التى بلغت ملكيتها ١٢ ألف فدانا فى قرى محافظة البحيرة عندما وضعت تحت الحراسة عام ١٩٦٥، بالتواطؤ مع موظفى هيئة الإصلاح الزراعى، وتم إصدار قرارات بالإفراج عن مئات الأفدنة فى تلك القرى، وقامت العائلة بالتصرف فيها، مع أن الإفراج كان مؤقتا وليس نهائيا، كما أن الإفراج عن مئات أخرى من الأفدنة غير جائز قانونا، لأنها تعتبر من الملكيات الطارئة، فلم تكن لدى اللجنة التى قامت بالإفراج المحاضر التى تبين الحدود والمساحات، ولم تتم المعاينة على الطبيعة. **والجدير بالذكر أن هذه العائلة ليس لديها مستندات ملكية لمعظم تلك الأراضى التى تدَّعى ملكيتها (وهو ما يعنى**

أنها حصلت عليها بالسرقة أو وضع اليد). لقد قامت عائلة نوَّار بطرد المئات من الفلاحين فى قرى مركز دمنهور من الأرض الزراعية، مع اكتمال تنفيذ قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى عام ١٩٩٧. **وفى عزبة سراندو (عام ٢٠٠٤)** استخدمت عائلة نوَّار مجموعة من البلطجة من خارج العزبة، لإجبار الفلاحين على إخلاء الأرض. ودارت معركة لمدة ساعتين، هرب بعدها المعتدين. ثم بعد ذلك قام صلاح نوار بالتواطؤ مع شرطة دمنهور، بتلفيق القضايا للفلاحين فى بدايات عام ٢٠٠٥، والهجوم الهمجى عليهم، لإكراههم على إخلاء أراضيهم. ولقد تم تلفيق أكثر من خمس قضايا لعشرات الفلاحين والفلاحات. وتنوعت الاتهامات فيها بين البلطجية والإتلاف وإحراز أسلحة نارية. وساهم أحد ضباط الشرطة فى اضطهاد الفلاحين وتلفيق القضايا، بتحرياته المزوَّرة واحتجاز الفلاحين وقياداتهم وتخويفهم وتهديدهم حتى يضطروا إلى إخلاء الأرض.، ولقد أصدرت محاكم دمنهور حكمها ببراءة الفلاحين فى كل تلك القضايا. وفى فجر يوم الجمعة ٤ مارس ٢٠٠٥، وبينما الفلاحون نائمون، أحاطت عشر سيارات لورى من قوات أمن البحيرة بعزبة سراندو، مصحوبة بعدد من سيارات الشرطة المكتظة بالمخبرين والضباط. وداهمت القوة بيوت سبعة من الفلاحين، وألقت القبض عليهم وحبستهم بمركز شرطة دمنهور.

ثم داهمت العزبة فى السابعة والنصف من صباح ذات اليوم مجموعة من عائلة نوّار فى سياراتهم، وبصحبتهم العشرات من المسلحين، من أرباب السوابق والسجون ومحترفين فى الإجرام يركبون عددا من الجرارات الزراعية، ومقطورة محمّلة بالأسلاك الشائكة والبَلَط والأسلحة والذخائر ومواد سائلة قابلة لاشتعال. وبدأ الهجوم فى منطقة تبعد عن منازل القرية بنحو كيلو متر، وبدأ سْيل هائل من طلقات الرصاص فى كل اتجاه. ووصلت القوات إلى الأرض المطلوب اغتصابها من الفلاحين.

وبدأت الجرارات فى هرس الزراعات، التى كانت على وشك النضج (القمح والبرسيم) تمهيدا لحرث الأرض وزراعتها، تأكيدا لواقع جديد يكون شاهدا على حيازة عائلة نوّار لها. واندفع الفلاحون رجالاً ونساءً وأطفالاً يدافعون عن أرضهم، واستجاب فلاحو القرى المجاورة لنداء التضامن مع الفلاحين. واستغرقت المعركة نحو نصف ساعة. وبدأ تراجع المهاجمين، واحترقت بعض الجرارات، وسقطت بعض السيارات فى الترعة وُردَّ الاعتداء.

وفى منتصف النهار وصلت العزبة نحو ٢٠ سيارة أمن مركزى، وعدد من سيارات الشرطة، لتتحول القرية إلى ثكنة عسكرية. وبدأ تدمير المنازل، وتعذيب وتشريد أهل العزبة، والقبض على الفلاحين والفلاحات والفتيات الصغيرات (ثمانية فلاحين و٣٥ سيدة وفتاة). واستخدم الضابط المتواطئ مع عائلة نوارّ منزل أحد الفلاحين المطلوب إلقاء القبض عليه محبسا لمن يقبض عليه، ومكانا للاستجواب والتعذيب، الذى أدىَّ إلى استشهاد "نفيسة المراكبى" التى تعرضت للتعذيب الجسدى والجنسى عن عمر يناهز ٣٨ عاما (لقد قام "رجال" الشرطة بنزع نقابها والعبث بثييها وبطنها، مع التهديد بالاعتداء عليها جنسيا. وتعرض عدد من السيدات للمعاملة ذاتها). لقد وضع هذا الضابط- محمد عمّار- عدداً من النساء والفتيات المقبوض عليهم فى أحد لوارى الشرطة وربط شعورهن ببعضها، ليجوب هذا المحبس المتنقل القرى المحيطة لإبعادهن عن عيون الصحفيين ومراكز حقوق الإنسان. وتم الإفراج عن ٢٩ سيدة، وأودع العدد المتبقى من المقبوض عليهم بمركز شرطة دمنهور. وألصق بالمحبوسين- والبالغ عددهم ٢٧، ومن بينهم محامى الفلاحين محمد عبد العزيز سلامة- تهم التجمهر، وإحراز السلاح، والقتل، وإتلاف الجرارات والسيارات، وغصب حيازة الغير، وسرقة مزروعات. وتراوحت مدد حبسهم بين ٣٠ إلى ٧٥ يوما. وفى مارس ٢٠٠٧ حكمت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بدمنهور ببراءة محامى الفلاحين، وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على متهمين غيابيا،

وبالسجن ٧ سنوات على ٥ متهمين آخرين، وبراءة بقية المتهمين بمن فيهم جميع النساء. وتشكلت هيئة كبيرة من المحامين للدفاع عن الفلاحين ومحاميهم من مراكز حقوق الإنسان (مركز العدالة، ومركز هشام مبارك للقانون، وجمعية المساعدة القانونية، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والمركز المصرى لحق السكن، والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ومركز الدراسات الاشتراكية،ولجنة الحريات بنقابة المحامين، ومركز الأرض لحقوق الإنسان). كما تضامن مع الفلاحين ومحاميهم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، حيث انتقد التقرير الصادر عن المجلس بجلسته الثانية (١٨ سبتمبر- ٦ أكتوبر) عام ٢٠٠٦ وقائع انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٥، ومن أبرزها ما حدث فى سراندو (كشك، ٢٠٠٩ ب). كما تضامن مع فلاحى مصر، ومن بينهم فلاحى سراندو، المجتمعون فى منتدى فلاحى شعوب البحر الأبيض المتوسط المنعقد فى برشلونة ١٦-١٩ يونيو ٢٠٠٥ (صقر، وشعبان، ٢٠٠٥أ، ص ص٧٧-٨٤).

وبين وقائع الاحتجاج الجماعى لفلاحى سراندو فى مارس ٢٠٠٥، وصدور حكم المحكمة ببراءة ١٤ من الفلاحين ومحاميهم فى ٢٠٠٨/٦/١٦ [١٤]، ولم يتوقف الفلاحون عن الاحتجاج ضد تواطؤ الشرطة وهيئة الإصلاح الزراعى والجمعية التعاونية مع عائلة نوّار. ففى يوم ٢٠٠٧/١١/٥ تجمع عدة مئات من الفلاحين بوسط العزبة، للاحتجاج على بيع هذه العائلة أكثر من ٧٠ فدانا من الأراضى المتنازع

---

[١٤] قرر الحاكم العسكرى إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وهو ما يشير إلى الوصاية العسكرية على سلطة المحاكم، وإلى أن "استقلال" القضاء مجرد وهم، وتدخلا سافرا فى شئون القضاء، بحرمان المواطنين من المثول أمام قاضيهم الطبيعى، وهو ما يعتبره المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض "إهدارا لُحجِّية الأحكام القضائية" (فى سباق تعليقه المنشور فى الصحف على قرار الحاكم العسكرى).

عليها إلى سماسرة ومستشارين وأصحاب نفوذ. وكانت الجمعية الزراعية قد أعلنت الفلاحين بالبيع تمهيدا لطردهم. لقد عانى الفلاحون معاناة شديدة بسبب موقفهم المتماسك حول ثلاثة شعارات هى لا مساومة مع عائلة نوار، **ولا بيع** لقيراط واحد من الأرض لهذه العائلة، **ولا شراء** للأرض منها. **وقبيل صدور حكم المحكمة فى ٢٠٠٨/٦/١٦ لم يكن متمسكا باللاءات الثلاثة سوى أحد عشر فلاحا فقط!! حيث تراوحت مواقف الفلاحين الآخرين وهم الأغلبية (حوالى ٧٠ فلاحا) بين إخلاء الأرض نهائيا بمقابل مالى هزيل، أو إخلاء جزء من الأرض مقابل الاحتفاظ بجزء آخر، أو شراء الأرض من عائلة نوار .**

لقد حدث هذا التراجع من جانب الفلاحين بسبب الضغط الرهيب الذى تعرضوا له؛ من تعذيب ، وقتل، وملاحقة أمنية، وتهديد مستمر بالحبس، وبالحبس فعلا. لقد تعاملت عائلة نوار وحلفائها مع الفلاحون فرادى، وليس كجماعة متحدة ومتماسكة، ومن ثم نجحت فى شق وحدتهم وتماسكهم. وكان التفاوض فرديا ولم يكن جماعيا، ومن ثم ظهرت التداعيات المشار إليها. وكذلك حدثت تلك التداعيات بسبب ضعف وقلة وتبعثر حركات الاحتجاج فى محافظة البحيرة، والدلتا، والصعيد، وأسباب أخرى سوف نلقى عليها الضوء عند المناقشة الختامية.

٧-وتبدأ مقدمات احتجاج فلاحى وصيادى وبقية أهالى **جزيرة "القرصاية"**، عندما صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠٥١، بتوصيات من جهة سيادية، بشأن الجزيرة، وبحضور الأجهزة المختصة، مثل محافظة الجيزة، وممثلين لوزارتى الرى والزراعة، وهيئة الرقابة الإدارية، دون أن يذكر القرار مبررات ما أوصى به. وكانت التوصيات هى:

١-إخطار الفلاحين المستأجرين بعدم استمرار تأجير الأرض الزراعية لهم بعد ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧، وطلب إخلاء الأرض.

٢-إعداد دراسة للبدائل المختلفة مع واضعى اليد، واقتراح أسلوب تحصيل حق الدولة عن هذه الأرض، حالة الموافقة على استمرارها بعد تصويب أوضاعها.

٣-توحيد جهة الولاية عن أراضى الجزيرة بالتنسيق مع أجهزة محافظة الجيزة.

وبمجرد معرفة الفلاحين (وعددهم حوالى الألف بأسرهم) والصيادين (وعددهم نحو الأربعة آلاف مع أسرهم)، قاموا برفع دعوى قضائية يوم ٢٠٠٧/٦/١١، ضد هيئة الإصلاح الزراعى ووزارة الزراعة، أمام محكمة القضاء الإدارى بالجيزة، اعتراضا على القرار الصادر بإخلاء الأرض. [١٥] وفوجئ أهالى الجزيرة صباح يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ بحملة مسلحة من قوات الجيش، [١٦] وعدد من اللنشات والقوارب الحديثة تحيط بالجزيرة، وتحتل أجزاء منها. واحتشد الأهالى فى الأراضى المطلوب إخلائها. واحتلت القوات المسلحة مساحة ثانية. واصطدمت معهم مجموعة من الشباب والصبية والقوا على القوات الحجارة والزجاجات الفارغة، وأوقف كبار السن من الفلاحين الاشتباكات، التى استمرت حوالى الساعة، بعد وقوع بعض الإصابات بين الجنود. [١٧] واستلقى عدد من الفلاحين والصيادين

---

[١٥] كان ماثلا فى مخيلة أهالى القرصاية ما حدث عام ٢٠٠١، عندما حاولت الدولة طرد أهالى جزيرة "يعقوب" المتاخمة (٣٥ ألف نسمة)، وذلك بتجريد فلاحيها من الأرض التى يزرعونها. فقاموا بقطع المرور فى الطريق الدائرى، على الكوبرى الذى يعبر النيل ويقع على بعد ٢٠٠ متر من الجزيرة. كما قاموا بالتجمهر على كورنيش النيل قرب المعادى مما أوقف المرور. ونجح احتجاجهم، وتراجعت الدولة.

[١٦] يذكر أحد الإخباريين أن الخطابات التى وصلت الفلاحين كانت من وزارة الزراعة، وهيئة التعمير، ووزارة الدفاع، ورئاسة الوزراء.

[١٧] يشير الاثنان اللذان تمت مقابلتهم من فلاحى الجزيرة، إلى أن محاولة احتلال مساحة ثانية تبعد ١٠٠-١٥٠ مترا عن المساحة الأولى، كان مناورة لدفع الفلاحين إلى مغادرة الأرض، ومن ثم احتلالها من جانب القوات المسلحة.

على ظهورهم فى حفر أشبه بالقبور، كانوا قد حفروها لمواجهة ومنع تقدم الكراكات ومعدات الردم التى كانت تردم مساحات بحجة استخدامها فى "المنفعة العامة". وكأنهم يقولون "نموت ولا نطرد من أرضينا". ومن ثم جمع الاحتجاج بين استخدام بعض العنف، والأشكال السلمية. ولم يكن لأهالى الجزيرة من قبل أية صلات بأحزاب أو أنشطة سياسية.

ولقد شارك الأطفال والنساء فى وقائع هذا الاحتجاج، الذى استمر طوال اليوم. ونجح الاحتجاج بسبب وجود **مستندات** تفيد حيازة الأرض، ولان الأهالى كان لديهم الإصرار على عدم إخلاء الأرض مهما حدث، ونجح لأن الأهالى ذهبوا إلى المحكمة، وكسبوا القضية بالفعل بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦، حيث صدر حكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء القرار المتعلق بطردهم من الأراضى الزراعية. ونجح الاحتجاج بسبب مشاركة معظم أهالى الجزيرة، والتضامن مع الاحتجاج من بعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المتنوعة من قنوات فضائية وصحافة محلية عالمية، وجمهور المثقفين والفنانين (التشكيليين والملحنين وفرق الغناء). كما نجح الاحتجاج بسبب **اتزان القيادة** وابتداعها لأشكال متنوعة من المقاومة (حفر المقابر والاستلقاء داخلها، والمؤتمرات السياسية الجماهيرية التى ضمت ممثلين لفلاحى قرى الدلتا، ومثقفين، وفنانين، وكذلك الاكتتاب والتعاون لإدخال الكهرباء والمياه النقية، ومثل معارض الفنون التشكيلية والتصوير التى جابت صالات عرض شهيرة فى أوروبا وغيرها).

٨-سبق احتجاج **نجع العقارى** احتجاج مناطق مجاورة له عام ٢٠٠٢، إلى الغرب بمسافة ٢ كيلو متر، عندما "استولت" الدولة على أرض قبيلتين هما الشواعر والأفراد دونما تعويضات، وهى الأرض التى بنيت عليها مدينة برج العرب، وتبقى جزء من الأرض للقبيلة الأولى (حوالى ٣٠٠ فدانا)، تم الاستيلاء عليها عام ٢٠٠٨ لبناء نادى سموحة على مساحة ٢٠٠ فدانا بسعر الفدان ١٠ جنيه (بينما سعره

الحقيقى ٣٠٠ جنيها).وتم تعويض القبيلة بفدانين على بعد ثلاثة كيلو مترات من الأرض التى استولت عليها الدولة. وتبقى للقبيلة الثانية ٣٠ فدانا، وقد هدمت منازلهم. ورفعوا دعوى قضائية ضد جهاز مدينة برج العرب لإتزال تنظر أمام المحاكم. أما **النزاع القائم حاليا فى نجع العقارى** فعمره ١٥عاما، عندما استولت الدولة على ٢٨ فدانا. ولا تزال القضايا التى رفعها الأهالى ضد الجهاز منظورة أمام المحاكم.

وبدأت وقائع احتجاج ملاك الأراضى فى نجع العقارى فى شتاء ٢٠٠٧، عندما قامت بلدوزرات الجهاز بمحاولة شق طريق (بعرض ٥٠ مترا وطول ٣٠٠ مترا) فى الأرض وتجريف الأراضى المرزوعة قمحا شعيرا. وتصدى الأهالى لذلك الهجوم بالقوة لوقف هذا الانتهاك بالوقوف أمام البلدوزرات والشاحنات. وقامت الشرطة بالاعتداء على الأهالى، وبإلقاء القبض على عدد منهم. واستمر ذلك الاحتجاج نهارا كاملا، وكان عفويا ولا صلة للمشاركين فيه بأية أحزاب سياسية. ونجح ذلك الاحتجاج نظرا لوجود مستندات ملكية لدى الأهالى، ورفع دعاوى قضائية، وتصدى أفراد عائلة العقارى للاعتداء، ووجود عدد من المتعلمين ودرجة من درجات الوعى، ودرجة من التماسك بين أفراد العائلة، ونظرا للمكانة التى تحتلها بين العائلات الأخرى. وكذلك نجح الاحتجاج لحجم المشاركة (١٠٠ من الرجال والنساء) وتمثل النجاح آنذاك فى وقف الاعتداء على الأرض ومنع توسعه. فتم عمل محاضر ضد جهاز مدينة برج العرب، فى كل من جهاز البيئة، ووزارة الزراعة، وهيئة الكهرباء. كما تصدَّى الأهالى وقيادتهم التلقائية وزعماء القبيلة لجهاز المدينة، وأجهزة الأمن، وملاك كبار المشروعات المتاخمة لأراضيهم مثل مزارع المبروك، والمشروع التركى، وقلم المرور وغيرها من الذين اعتدوا على الأرض (أرض عائلة العقارى وأرض عائلة ضبّون العزايم). كما نجح الاحتجاج لتضامن عائلات صويلح وضبون العزايم، عند وجود الخبير القضائى فقط، وللتعاطف العام من أهالى

المنطقة. ويضاف إلى أسباب النجاح السابق، الجهود التى بذلتها لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى وعدد من الصحفيين (من صحيفتى الأهالى، والكرامة)، وبعض المواقع الإلكترونية والفضائيات، ولوقوف بعض أعضاء المجلس الشعبى، [١٨] الذين ينتمون للقبائل المتضررة. وحصل عدد من قادة الاحتجاج على خبرة التعامل مع المعتدين، وعلى قدرة الحوار مع القبائل المجاورة التى تعانى ذات المشكلة، وكذلك حصولهم على خبرة المواجهة مع الإدارة بالطرق القانونية، فضلا عن التواجد على الأرض. كان من نتائج احتجاج ٢٠٠٧ الناجح غير النتائج التى سبق ذكرها، حضور قادة الاحتجاج عددا من المؤثرات السياسية بالقاهرة، وعددا من أنشطة التضامن مع الفلاحين فى سراندو والرحمانية والقرصاية.

وللمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر (فى ٢١ فبراير ٢٠٠٨) شن جهاز مدينة برج العرب هجوما وحشيا باللوادر والجرارات والبلدوزرات لشق طريق عرضه ٥٠ مترا وطوله ثلاثة كيلو مترات فى أرض أهالى النجع، الذين ألزموا المعدات بالتوقف بعد ساعة من بدأ الهجوم، الذى نتج عنه إتلاف حقول القمح والشعير بطول ٦٠ مترا وعرض ٥٠ مترا. وحتى لا تتمكن المعدات من التقدم أقام الأهالى مجموعة من أكوام الرمل أمامها. وظلوا فى الأرض أربعة أيام، إلى أن أمرت النيابة بالتأكد من صحة شكاوى الأهالى التى تضمنت اعتداءات الجهاز على الأراضى الزراعية المملوكة للأهالى، ومنها اجتثاثه للأشجار المعمرة كالنخيل والجوافة والتوت، وتجريف مساحات من الأراضى المزروعة بالشعير. ومن الغرائب أن

---

[١٨] أفاد أحد الإخباريين ممن شملتهم الدراسة الميدانية، أنه كان عضوا فى الحزب الوطنى، وحاول مرارا توضيح وشرح حقيقة ما يحدث، لكن الحزب الوطنى لم يسمع له. كما أن الحزب منعه من الترشيح للمجالس المحلية فى آخر انتخابات بسبب مواقفه. وذكر الإخبارى الثانى أن موقف أعضاء الحزب الوطنى "كان غالبا متعاطفا، من أعضائه القاعدين، وهم أبناء القبائل، لكن لا يتم الاستجابة لهم من جانب قيادة الحزب.

النيابة التى طلبت تشكيل لجنة فنية للمعاينة، قد حفظت التحقيق قبل وصول تقرير اللجنة الزراعية. إن ما تريده الدولة من شق ذلك الطريق هو الترتيب لاستيلاء جديد على الأراضى المتاخمة له والتى سترتفع أثمانها فى المستقبل القريب، وهى أراضى يحوزها الأهالى منذ أكثر من مائة عام، علاوة على أن أغلبهم اشتراها من الدولة، وحصلوا على إيصالات سداد الثمن، لكنهم لم يحصلوا على عقود ملكية، وهو ما يدفع جهاز مدينة برج العرب إلى محاولة فرض أمر واقع جديد بشق هذا الطريق.

القسم الرابع: علاقة الاحتجاجات بالأحزاب والقوى السياسية

تتفق تقديرات قادة فلاحى **كمشيش**، فيما يتعلق بعلاقة احتجاجاتهم بالأحزاب والقوى السياسية، حول الموقف من الحزب الوطنى، فهو فى "صف الإقطاع"، "ولا يفعل شيئا مفيدا للفقراء"، و"ضد الفلاحين". وتتراوح التقديرات فيما عدا ذلك بين موقفين، يتمثل الموقف الأول فى القول بأن لدى حزبى التجمع والعربى الناصرى مطالب تخص الفلاحين ضمن برامجها ولكنها "على الورق فقط، ولا يتم تفعيلها"، ويقتصر الأمر فى دعم الاحتجاجات على النشر فى صحيفتيها (الأهالى والعربى)، وإرسال المحامين. ولقد شارك حزب التجمع فى احتجاج عام ٢٠٠٠ (كان قادة هذا الاحتجاج أعضاء به)، مع الوضع فى الاعتبار، كما يذكر أحد المبحوثين "اختلاف أساليب حزب التجمع عن الأساليب التى استخدمها الفلاحون، فى الدفاع عن الأرض فى احتجاجى ١٩٩٨، و٢٠٠٠". كما يتمثل الموقف الأول فى مشاركة قادة الاحتجاجات فى المؤتمرات والندوات السياسية التى تناقش أوضاع الفلاحين (مثل مؤتمر كمشيش السنوى). كما أن بعض هؤلاء القادة أعضاء فى حزب التجمع.

ويتمثل الموقف الثانى فى عدم معرفة إذا ما كان للأحزاب السياسية برامج تتضمن مطالب تخص الفلاحين أم لا (ولا يعرف أحد المبحوثين من الأحزاب سوى

الحزب الوطنى)، ومن ثم عدم معرفة ما إذا كانت تلك الأحزاب تقوم بالمطالبة بهذه المطالب أم لا، وكذلك يتمثل هذا الموقف فى عدم المشاركة فى أية أنشطة سياسية[١٩].

وفى "ميت شهالة" يتفق المبحوثان وهما من قادة احتجاجاتها، على عدم معرفتها لوجود مطالب فلاحية فى برامج الأحزاب، ولمدى قيام هذه الأحزاب بالمطالبة بتلك المطالب، كما لم يشاركا فى أية أنشطة سياسية، ولا يعرفان مدى مساعدة تلك الأحزاب للفلاحين. ويتمثل وجه الاختلاف فيما بينهما فى أن الأول "يكرة" الأحزاب جميعا، ولا يعرف أياً منها، وأنهم لو تدخلوا فى الاحتجاجات سوف يلحقون بها الضرر (حيخربوها). أما الثانى فيعرف أن الوطنى والإخوان المسلمين ضد الفلاحين، وأن أساليب الفلاحين فعّالة أكثر من أساليب الأحزاب.

واتفق المبحوثان من قادة الاحتجاجات فى قرية **"المعاى"** حول الموقف من الحزب الوطنى، فهو ضد الفلاحين. كما اتفقا على أن الأحزاب كلها "حتى الإخوان" ليس لها دور فى حل مشكلات الفلاحين، أو تقوم بدور محدود لغياب الديمقراطية. وهما لا يعرفان بوجود مطالب تخص الفلاحين فى برامج الأحزاب، ومن ثم لا يعرفون مدى قيام هذه الأحزاب بالمطالبة بتلك المطالب. ولم يشاركا فى أية أنشطة سياسية لأن أساليب الفلاحين تختلف عن أساليب الأحزاب. ولم يعرض أى حزب مساعدة الفلاحين، باستثناء بعض أعضاء من الإخوان المسلمين الذين عرضوا المساعدة، واتصلوا بمسئولين فى الجمعية الزراعية ولم يصلوا إلى نتيجة.

ويتفق المبحوثين من **عزبة الإصلاح** حول جوانب العلاقة بالأحزاب السياسية، حيث تكاد أن تنعدم المعرفة بالأحزاب، وبرامجها، ومطالبها، وأشكال

---

[١٩]ويمثل هذا الموقف أحد قادة احتجاج فلاحى كمشيش، الذين يزرعون أرضيهم فى زمام عزبة بخاتى. وإن كان أحد المبحوثين الآخرين لا يعرف بوجود مطالب تخص الفلاحين فى برامج الأحزاب السياسية.

عملها. ويذكران أن الأحزاب ليس لها ضرورة أو قيمة (مالهاش لازمة)، وهما لم يشاركا فى أية أحداث سياسية.

ويجمع المبحوثان من **عزبة مرشاق** على رأيهما فى الأحزاب فهى ضعيفة باستثناء الحزب الوطنى لأنه الحزب الحاكم، وهو الذى "أوصلنا لما نحن فيه"، "والدولة ما خلتش للأحزاب دور"، وأصبح دورها "سلبى، تطالب وتشارك ولكن فى حدود"، أما حزبى التجمع والناصرى فهما "يساعدان المظلوم والضعيف"، واتفقا أيضا على وجود مطالب تخص الفلاحين لدى الحزبين، وأنهما يطالبان بها، بالكتابة فى الصحف مثل الأهالى والكرامة والعربى، وبالزيارات والتضامن أثناء الاحتجاج. كما يتفقان على أنهما شاركا فى الأنشطة السياسية، وإن بدأت فى وقت متأخر بعد التعرف على مواقع فلاحية أخرى، مثل بهوت وكمشيش. كما شارك أحدهما فى مظاهرات ضد إعادة ترشيح مبارك. وشارك الاثنان فى المؤتمر التضامنى مع الفلاحين الذى انعقد فى مارس ٢٠٠٧ بالمنصورة. واتفقا كذلك على أن تضامن الحزبين مع احتجاجاتهم قد ساعدهم، رغم إمكانياتهما المحدودة بالنسبة لإمكانيات الدولة. كان يشارك مع الفلاحين بعض أعضاء الحزبين من مدينة دكرنس، أثناء المفاوضات مع هيئة الإصلاح الزراعى.

ويذكر مبحوث من **عزبة سراندو** أن الأحزاب لم تتضامن مع احتجاجات الفلاحين، وهى لا لزوم لها. أما الحزب الوطنى فهو ضد مصالح الفلاحين. لقد بدأت احتجاجات العزبة منذ ٢٠٠٥، وأخبارها ملأت الصحف، والأحزاب لم تساعد الفلاحين، ولم تطالب بمطالبهم "لا الآن ولا فيما سبق"، ولم يشارك أى من الفلاحين فى أية أنشطة سياسية قبل الاحتجاج الأول عام ٢٠٠٤، أما بعده فحضر عدد من قادة الاحتجاجات مؤتمر كمشيش السنوى، وبعض الندوات التضامنية.

لـم يعـرف المبحوثـان مـن **جزيـرة القرصـاية** أى شـئ عـن الأحـزاب قبـل احتجاجـاتهم[٢٠]، ولا يعرفـان هـل طالبـت الأحـزاب بمطالـب فلاحيـة أم لا[٢١]. ولـم يمارس المبحوثان أية أنشطة سياسية، وحول سعى الأحزاب لمساعدة الفلاحين يشير أحدهما إلـى أن الأحزاب تعد وتتكلم كثيرا. لاسيما فـى أوقـات الانتخابـات، لكنهـا لا تفعل شيئا.

وتتمـايز اسـتجابات المبحـوثين مـن **نجـع العقـارى** حـول العلاقـة بـالأحزاب والقوى السياسية. وهو تمايز يمكن عزوه إلى عدد من الأسباب؛ منها مساحة الأرض المملوكة، ومدى استخدام العمل المأجور فى زراعتها. [٢٢] **فالمدرس الذى يزرع مـع أخوتـه أرض الأسـرة** يتصـل بأعضـاءً فـى أحـزاب المعارضـة، ويصـف دورهـم بأنـه "غير واضـح لأنهم ينحتون فـى الصـخر، ولا توجـد فرصـة حقيقيـة لهـم فـى العمـل". ويذكر أن دور الأحزاب هو تشكيل "حكومة بديلة"، وهـو "تنـوير وتوعيـة الجمـاهير، وحـل مشـاكل الشـعب". ويلقـى اللـوم علـى هـذه الأحـزاب لأن برامجهـا تخلـو مـن أيـة مطالب للبدو، والذين يبلغ عددهم ١٧ مليون بدوى وفق تقديره. ويفيد بأن أحد ممثلـى الأحزاب المعارضة قد وعد بعرض مطالبهم فى مجلس الشعب- وشـارك المبحـوث فـى عدد من المؤتمرات والمظـاهرات السياسية. وهو يقرر أن أحـزاب الدولـة ضـد

---

[٢٠] يقول أحدهما: "لا أعرف عنها شئ إلا لما قالو لنا إن احنا من الحزب الفلانى.. لكن أنا معرفش الحزب ده من الحزب التانى" ويقول المبحوث الثانى: "لم أعرف الأحزاب إلا ساعة ما حصلت المشكلة، احنا بنسمع عنها، لكن مانعرفهمش، وماعرفش إيه دور الأحزاب"

[٢١] يذكر أحد المبحوثين حول ذلك. "يا ما قلنا زمان وماحدش اتحرك".

[٢٢] أحدهما مدرس، يزرع حيازة الأسرة بنفسه ومعه أخوته، ومساحة أرض الأسرة لا تزيد عن خمسة أفدنة. بينما الثانى فمحامى، يستخدم العمال لزراعة أرضه التى تبلغ مساحتها ٤٥ فدانا.

البدو، وهو يقصد كل من الحزب الوطنى، وحزب الوفد، وحزب التجمع. أما الأحزاب الأخرى فلا تدعمهم لأنها تستهدف الحصول على الحكم فقط.

أما **المحامى** فيذكر أن الاحزاب تؤدى "دوراً ما"، و"توصَّل الاحتجاجات للجهات الرسمية، لحل المشكلات بطريقة رسمية وقانونية". ويقرر أن برامج الأحزاب تتضمن مطالب الفلاحين، ولكن ليس لها دور فى تشكيل قناعته بهذه المطالب. كما لم يحدث أن قامت تلك الأحزاب بالمطالبة بحقوق الفلاحين من البدو. ولم يشارك فى أيه أنشطة حزبية سياسية بسبب ميلها نحو البطء الشديد، كما أن الأحزاب لم تبد رغبتها فى مساعدتهم. واقتصر دورها على الإعلام، وهو دور مفيد ويؤثر فى موقف الدولة. فهى قد تم تحجميها، وليس لديها إمكانيات للتصدى للعدوان على الفلاحين، وبالذات من جانب الشرطة.

القسم الخامس: مناقشة النتائج

تضمنت الأقسام الأربعة السابقة محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة المتعلقة بأشكال الاحتجاجات الفلاحية فى المجتمعات التى تمت دراستها، ومطالبها، ونتائجها، وأشكال التنظيم التى ينشط الفلاحون فى إطارها، وتضمنت تساؤلات الدراسة والمتعلقة بمدى وجود مطالب عامة وقيادات عامة لحركاتهم الاحتجاجية، وكذلك التساؤلات المتعلقة بالعلاقة بين تلك الاحتجاجات وكل من الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية الأخرى (العمالية والمهنية وغيرهما) وأخيرا، وتأسيسا على تلك النتائج يمكننا محاولة الإجابة. **على التساؤلين الأخيرين** من تساؤلات الدراسة وهما: **ما مدى وجود حركة فلاحية فى الريف المصرى؟ وما إمكانيات الاحتجاجات "والحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى؟**

هذا ولقد تضمن القسم الثانى من الدراسة الإشارة إلى الأسباب التى تؤدى إلى عدم قيام الفلاحين بالاحتجاج، وسنعود إلى مناقشتها فى سياق المناقشة التفصيلية للنتائج.

أما فيما يخص التساؤلات التى تمت الإجابة عليها، فلقد انتهت الدراسة إلى أن **احتجاجات الفلاحين فى المجتمعات المحلية المبحوثة، وقد اتخذت الأشكال التالية:**

١-الاعتصام فى الأرض الزراعية موضوع الصراع، سواء حدثت معركة مع الشرطة و/ أو ورثة كبار الملاك أم لم تحدث، وهى تحدث فى معظم الحالات. أو الاعتصام فى الجمعية التعاونية الزراعية.

٢-التظاهر داخل المجتمع المحلى، والهتاف أثناء التظاهر.

٣-قطع طرق المواصلات.

٤-الاعتصام أمام ديوان عام المحافظة للشكوى.

٥-الوقوف الجماعى أمام البلدوزرات، وغيرها من المعدات لمنعها من دهس المزروعات والأشجار. ويعتبر الاستلقاء على الظهر فى حُفر طولية أحد الأشكال المتبدعة لوقوف الفلاحين والصيادين فى وجه البلدوزرات.

٦-التقاضى والمقاومة القانونية.

٧-الحضور الكثيف فى المحكمة.

وكانت الأسباب المباشرة للاحتجاجات الفلاحية كما يلى:

١-محاولات ورثة كبار الملاك ومدعى الملكية المدعومة بتواطؤ هيئة الإصلاح الزراعى، بطرد الفلاحين من أراض تملكوها، وسددوا كامل ثمنها. واستخدام التزوير فى هذه المحاولات.

٢-إغتصاب الدولة أراضى اشتراها الفلاحون والرأسماليون الزراعيون بعقود مسجلة (نجع العقارى).

٣-محاولة طرد الفلاحين من الأراضى المستأجرة من هيئة الإصلاح الزراعى.

٤-اختفاء الأسمدة الكيماوية والارتفاع الشديد فى أسعارها.

وتأتى تلك الأسباب فى سياق آليات الإفقار الناتجة عن التمايز الاقتصادى والاجتماعى الرأسمالى، وفى ظل تطبيق السياسات النيوليبرالية التى شدَّدت الإفقار.

وكانت معظم الاحتجاجات عنيفة، واتسم بعضها بالطبيعة السلمية، وحدث معظمها تلقائيا لمواجهة هجوم الشرطة و/ أو ورثة كبار الملاك، وكان بعضها مخططاً له.

وشارك فى تلك الاحتجاجات الفلاحون حائزو الأرض موضوع الصراع، والصيادون فى جزيرة القرصاية، والرأسماليون الزراعية فى نجع العقارى، ونساؤهم وأبناؤهم الكبار والأطفال، و**تضامن معهم فى** معظم الأحوال فلاحوا مجتمعاتهم، كما تضامن معهم، فى بعض الأحوال، فلاحوا بعض القرى القريبة. ووقف إلى جانبهم فى كل الأحوال المحامون من مراكز حقوق الإنسان (العدالة، وهشام مبارك، والأرض، والمساعدة القانونية، وغيرها)، ولجنة التضامن مع الفلاحين (ومن قبلها اللجنة القومية للدفاع عن الفلاحين)، وصحفيون من بعض الصحف الحزبية (الأهالى، والتجمع، والكرامة، والعربى، وغيرها) والصحف المستقلة (الدستور، والفجر وغيرهما). كما تضامنت مع بعض الاحتجاجات منظمات فلاحية دولية كبرى (فياكامبسينا، وكونفيدرالية الفلاحين الفرنسية وغيرهما). ولقد خفَّف النشر فى الصحف، والتضامن المحلى الدولى من عنف أجهزة القمع الذى تعرض له الفلاحون وأسرهم.

وكانت الفترة التى تستغرقها الاحتجاجات قصيرة نسبيا، وتتراوح بين ساعتين تقريبا ونهار كامل. ولم يكن لها أية صلة بالأحزاب أو القوى السياسية داخل المجتمعات المحلية، باستثناء كمشيش ومرشاق، حيث شارك فى الاحتجاجات فى هذين المجتمعين من ينتمون إلى حزبى التجمع والعربى الناصرى. كما شارك الأخوان المسلمون فى احتجاج قرية الماى (وهو ما نفاه الإخبارى الثانى من هذه القرية).

ويتمثل **موقف الشرطة** بضفة عامة فى الوقوف فى صف كبار الملاك وضد الاحتجاجات، وتكون مهمتها فى الغالب تنفيذ قرارات وأحكام قائمة على التزوير بتسليم الأرض لهم. وفى معظم الحالات، كانت تستدعى الفلاحين قبل حدوث الاحتجاجات وبعدها إلى أقسام الشرطة لممارسة الضغط عليهم وتهديدهم لإجبارهم على التنازل عن الأرض، كما تواطأت مع النيابة فى تحويل بلطجية كبار الملاك إلى مجنى عليهم، وتحويل الشهود إلى متهمين، وتغاضت عن قضية أمن دولة طوارئ ضد المعتدين من البلطجية، وحاكمت الفلاحين دون إخطارهم (كما حدث فى ميت شهالة) واستخدمت العنف المفرط فى مواجهة الفلاحين والصحفيين فى عزبتى سراندو ومرشاق. ولم تتدخل الشرطة ضد احتجاج الفلاحين فى كمشيش (الاحتجاج الثانى)، وميت شهالة (الاحتجاج الأول)، لتجنب معركة دموية فى معظم الأحوال. وكان الاستثناء هو انسحاب الشرطة بعد إطلاعهم على مستندات تفيد بملكية الفلاحين للأرض، أو تهديد المحامين المدافعين عن الفلاحين لقوات الشرطة بإخطار النيابة بأن هذه القوات تنفذ قراراً إداريا بالقوة الجبرية بالمخالفة للقانون. وفى نطاق الاستثناء أيضا ذكر ثلاثة من الإخباريين أن الشرطة كانت "محايدة" فى أحيان قليلة.

وانتهت نتائج الدراسة فيما يتعلق **بمدى نجاح أو فشل الاحتجاجات** إلى نجاح الفلاحين فى عدم إخلاء الأرض (باستثناء ما حدث فى الاحتجاجات الثلاثة الأولى بعزبة مرشاق، حيث كان ورثة كبار الملاك يتسلمون الأرض فى الصباح

ويستردها الفلاحون فى المساء. وباستثناء إخلاء الأرض، فى نهاية المطاف، من جانب معظم الفلاحين فى عزبة سراندو، الذين استسلموا للتفاوض الفردى مع ورثة كبار الملاك، بعد المواجهات الدموية، والضغط من جانب الشرطة المتمثل فى الحبس والتعذيب والقتل والمطاردة للرجال والنساء من الكبار والصغار).

وتمثلت أسباب الاحتجاجات فيما يلى:

١-وجود مستندات ملكية الأرض، وعدالة المطلب وهو المحافظة عليها والإصرار على عدم إخلائها، فهى المصدر الوحيد لحياة الفلاحين.

٢-التخطيط الجيد للاحتجاج بما يعنى وجود درجة من الوعى والتنظيم والقيادة المنضبطة المتزنة (الاحتجاج الثانى فى كمشيش، والاحتجاجان الثانى والثالث فى ميت شهالة، والاحتجاج الأول فى عزبة الإصلاح، والاحتجاج الأخير فى مرشاق فى ٥ مارس ٢٠٠٧).

٣-مشاركة معظم الأهالى فى المجتمعات المحلية، فى غالبية الاحتجاجات حيث قدرت الأعداد بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف مشارك).

٤-زيادة وعى الأهالى وقلة خوفهم، وهو ما نتج عن تراكم الخبرة الاحتجاجية (كمشيش، وميت شهالة، ومرشاق).

٥-ظهور القيادات التلقائية من الفلاحين الذين نالوا قدرا من التعليم (المادى) أو درجة عالية منه (نجع العقارى).

٦-المقاومة القانونية، وكسبها فى معظم الأحوال.

٧-التضامن مع الاحتجاجات من جانب أهالى القرى القريبة، ومراكز حقوق الإنسان المصرية، ومن بعض أعضاء حزبى التجمع والناصرى، وبعض الصحف الحزبية والمستقلة ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين، والمنظمات الفلاحية و/ أو الثورية فى أوربا، كما سلفت الإشارة.

كما توصلت الدراسة **فيما يتعلق بمدى مشاركة القادة وغيرهم من الفلاحين، فى حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات الفلاحية، إلى النتائج التالية:**

١-تنفرد كمشيش [٢٣] بأن قادة الاحتجاجات الفلاحية بها- باستثناء احتجاج عزبة بخاتى- هم سياسيون، ينتمى بعضهم لحزب التجمع، والبعض الآخر لليسار الماركسى خارج هذا الحزب. وينظم هؤلاء القادة مؤتمرا فلاحيا سنويا فى ذكرى استشهاد صلاح حسين، تحضره وفود من القرى والمدن، كما أنهم ينشطون فى العمل السياسى العام داخل وخارج كمشيش. أما **قادة احتجاج عزبة بخاتى فكانوا قيادات عفوية، لم يسبق لهم النشاط السياسى، وأصبحوا بعد الاحتجاج يشاركون فى المؤتمر السنوى بكمشيش. وهذا هو حال قادة احتجاجات كل من ميت شهالة، وسراندو، والقرصاية، وكفر العقارى.**

٢-تأتى عزبة مرشاق فى درجة وسطى بين كمشيش من ناحية وكل من بخاتى وميت شهالة وسراندو من ناحية أخرى، وذلك فيما يتعلق بحالة القيادة. فنجد بعض الفلاحين قد شاركوا فى مؤتمرات وندوات تضامنية فى القاهرة وكمشيش والمنصورة ودكرنس، وإن بدأت تلك المشاركة فى وقت متأخر.

٣-لم يشارك قادة احتجاجات الماى وعزبة الإصلاح فى أية مؤتمرات أو ندوات فلاحية قبل وبعد الاحتجاجات.

---

[٢٣] من المعروف أن لهذه القرية تاريخ طويل من الاحتجاجات الفلاحية، بدأها وقادها الشهيد صلاح حسين، قبل اغتياله على يد الاقطاعيين فى منتصف الستينات، واستمرت تلك الاحتجاجات بقيادة شاهندة مقلد ورفاقها، رغم الحبس، والإبعاد، ومحاولات شق الصفوف (لمزيد من التفاصيل، أنظر: مقلد، شاهندة).

obeikandi.com

وتوصلت الدراسة أيضا فيما يتعلق بعلاقة الاحتجاجات الفلاحية بالأحزاب والقوى السياسية إلى النتائج التالية:

١-عدم المعرفة بالأحزاب السياسية (ماعدا الحزب الوطنى)، ومن ثم عدم معرفة ما إذا كانت برامجها تتضمن مطالب تخص الفلاحين أم لا. ولقد أفاد بذلك المبحوثون من عزبة بخاتى التابعة لكمشيش، وميت شهالة، وعزبة الإصلاح وجزيرة القرصاية.

٢-المعرفة بوجود الأحزاب، وعدم المعرفة ببرامجها وما تتضمنه. ولقد أفاد بذلك المبحوثين من قرية الماى.

٣-الحزب الوطنى ضد الفلاحين، ويقف فى صف "الإقطاع".

هذا ما أفاد به المبحوثون (باستثناء المبحوثين من القرصاية؛ إذا اعتبرنا أن ما ذكره أحدهم يقصد به الحزب الوطنى[٢٤]).

٤-لم تساعد الأحزاب الفلاحين، ولا لزوم لها. وأفاد بذلك المبحوثون من عزبتى الإصلاح وسراندو، وأفاد مبحوث من ميت شهالة بأنها يمكن أن تضر باحتجاجات الفلاحين.

٥-ليس للأحزاب كلها، ومن بينها الإخوان المسلمين، أى دور فى حل مشكلات الفلاحين، بسبب عدم وجود ديمقراطية، وأفاد بذلك مبحوث من الماى، ومبحوثان من نجع العقارى.

٦-يتضمن برنامج حزبى التجمع والناصرى مطالب تخص الفلاحين، ولكنها مطالب على الورق فقط، ولا يتم تفعيلها. ويقتصر دورها على الإعلام حول الاحتجاجات، وإرسال المحامين. وشارك أعضاء فى حزب التجمع وعضو فى الحزب الناصرى فى أحد الاحتجاجات الكبرى. وأفاد بذلك مبحوثون من كمشيش.

---

[٢٤] "**بيقولوا، بس مافيش حاجة بتتعمل، ووقت الانتخابات بالذات، بيقولوا كتير**".

كما أفاد مبحوثان من مرشاق أن حزبى التجمع والناصرى يساعدان الضعيف والمظلوم، ولديهما مطالب تخص الفلاحين، ويتضامنان مع احتجاجاتهم.

٧-لم تتضامن مع احتجاجات الفلاحين أية نقابات عمالية أو لجان عمالية (مثل اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، أو لجنة تضامن) كما لم تتضامن معها أية نقابات مهنية، باستثناء لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، والتى اقتصر تضامنها مع الاحتجاجات الفلاحية فى مشاركة مقررها[٢٥]. وعلى وجه العموم، لم يتضامن مع الفلاحين بالقول والفعل معا سوى من ذكر أو تذكر الفلاحون تضامنهم وأدوارهم.

وتأسيساً على النتائج السابقة، نحاول فيما يلى الإجابة على التساؤلين الأخيرين من تساؤلات الدراسة، وهما: ما مدى وجود حركة فلاحية فى الريف المصرى؟. وما إمكانيات الاحتجاجات و"الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى؟.

أولا: مدى وجود حركة فلاحية فى الريف المصرى

لا يمكننا الحديث عن حركة فلاحية تستحق بجدارة هذه التسمية، من زاوية تجسيدها للأبعاد المجددة للحركات الاجتماعية، التى سبقت الإشارة إليها ونحن بصدد تعريف المفاهيم. وإن كان يمكن الحديث عن "جنين" حركة اجتماعية فلاحية، وذلك للاعتبارات التالية:-

---

[٢٥] وهو الأستاذ محمد عبد القدوس. ونحن لا نقصد تقييم كامل دور لجنة الحريات، وإنما نقصد رصد غياب التضامن الفعلى للصحفيين مع احتجاجات الفلاحين، من خلال المؤتمرات والحملات الصحفية، وغير ذلك من الأشكال التى تجسد وقوف الصحفيين إلى جانب الفلاحين، ومؤازرتهم، وتأييد مطالبهم العادلة.

obeikandi.com

١-حدثت، وتحدث الاحتجاجات الفلاحية، فى بضع عشرات –وبضع مئات فى الحد الأقصى- من القرى (والعزب والنجوع)، بينما يبلغ عدد القرى المصرية ٤٠٤٠، وفق تصريحات رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة فى الصحف، حول بعض النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦، المتعلقة بالفقر فى الريف.، ويعنى ذلك محدودية وتبعثر الاحتجاجات الفلاحية، ووقوفها عند حدود القرية التى يحدث فيها الاحتجاج. فنحن لسنا بصدد وقائع احتجاجات فلاحية واسعة النطاق، يشارك فيها عشرات أو مئات الألوف من الفلاحين.

٢-يلجأ الفلاحون (معدمون وفقراء وصغار) إلى استخدام أساليب وآليات لإعادة إنتاج الوجود الاجتماعى؛ مثل تكوين أسرة كبيرة العدد، والعمل المأجور، داخل وخارج الزراعة، والهجرة الداخلية والخارجية، والإنتاج الزراعى المعيشى الاجتماعى، وتربية المواشى والدواجن، واستئجار مساحات صغيرة من الأرض الزراعية. **ويؤدى استخدام الفلاحين لهذه الأساليب، فضلا عن إعادة إنتاج وجودهم الاجتماعى، إلى إعاقة وتعطيل طاقات الاحتجاج الفلاحى ضد الاستغلال الرأسمالى، والذى تمثل تلك الأساليب تخفيفا له، على حساب الاحتياجات الضرورية لهم، وعلى حساب تحسين شروطهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العمل الفلاحى الجماعى.** وتتفاوت الأهمية النسبية لآليات إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى بين الطبقات الفلاحية الثلاث، داخل كل منها، كما يتم اللجوء إليها جميعا أو إلى بعض منها فقط. ويلجأ الفلاحون الصغار والفلاحون الفقراء إلى تكثيف العمل العائلى، ويضطر الفلاح الفقير إلى بيع قوة عمله، ويعتمد العمال المعدمون على العمل المأجور داخل وخارج الزراعة، ويظلون يحلمون باستئجار بضعة قراريط، وبقرة أو جاموسة. وفى معظم الأحوال يميل عدد أفراد الأسرة المعيشية لدى الفلاحين إلى الارتفاع (سواء كانت أسرة نووية أو ممتدة)، بسبب الحاجة إلى العمل الزراعى الكثيف، و/ أو العمل المأجور الآخرين (كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٩٠-١٩١).

كما لجأ الفلاحون، إلى استخدام أساليب إضافية من أساليب إنتاج وجودهم الاجتماعى، وهى أساليب ظهرت مع ارتفاع نفقات الزراعة والمعيشة فى تسعينات القرن العشرين، وبضعة خاصة مع ارتفاع إيجار الأرض خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٢-١٩٩٧). ومن هذه الأساليب زيادة مشاركة النساء فى العمل، وبيع بعض الممتلكات، وتخفيض الإنفاق على الاستهلاك بتغيير مكونات الوجبات وتقليل الاتفاق على العلاج والتعليم أكثر فأكثر، وعمل الأبناء الحاصلين على قدر من التعليم كعمال فى المقاولات أو فى التجارة (Bush, 1988, PP 88-109). وبعد انتهاء الفترة الانتقالية، ومع التطبيق الكامل للقانون الجديد، فقد الكثير من المستأجرين الفقراء، والشرائح الدنيا من المستأجرين الصغار إمكانية التأجير بسبب ارتفاع إيجار الأرض الزراعية ونفقات الزراعة، واضطر بعضهم إلى بيع المواشى وحلَّى النساء لتوفير السيولة النقدية اللازمة للإنفاق على احتياجات الأسرة، وإخراج الأطفال وبالأخص البنات- من التعليم والاعتماد على عملهن فى معيشة الأسرة (Saad, 2001).

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور المتنامى لتداعيات تطبيق السياسات **النيوليبرالية فى تقليص حدود استخدام الفلاحين لآليات إعادة إنتاج وجودهم الاجتماعى مثل استنجار مساحة من الأرض الزراعية، ومثل تربية المواشى والدواجن. وفى توسيع حدود استخدام آليات أخرى مثل الهجرة الداخلية والخارجية (بالرغم من تزايد البطالة فى سوق العمل، وبالرغم من القيود التى تفرضها البلدان العربية وغيرها على الهجرة)، ومثل العمل المأجور للرجال والنساء للكبار والأطفال، مصل تكثيف العمل العائلى. وربما كان حدوث واستمرار حدوث الاحتجاجات، خلال السنوات العشر الأخيرة، هو أحد مؤشرات تلك التداعيات.**

٣-تؤدى الطبيعة البورجوازية الصغيرة للفلاحين الصغار، وعلى الأخص الملاَّك، إلى وجود أنماط متناقضة من الممارسة العملية داخل هذه الطبقة، فشرائحها الدنيا تميل إلى المقاومة والاحتجاج بينما تميل الشرائح العليا إلى المحافظة واتخاذ

المواقف المتذبذبة من الاحتجاجات وأثنائها. وعلى وجه العموم، يمثل وجود ملكية صغيرة من الأرض لدى الفلاحين الصغار عائقا أمام اتساع نطاق ووزن الاحتجاجات، فلديهم من الطين ما يخسرونه، ولأن لدى بعضهم فرصة الصعود إلى مصاف الرأسمالية الزراعية المتوسطة. إن سيادة الذهنية البورجوازية الصغيرة فى الريف يعوق الاحتجاجات الفلاحية، ويفرض عليها حدوداً ضيقة، فى ظل الحالة الراهنة للصراع الطبقى.

٤-غياب الشروط الذاتية المتمثلة فى غياب التنظيم المستقل (النقابة أو الاتحاد أو الرابطة) الذى يجسد المصالح والمطالب الاقتصادية العامة- لكل المنتجين الزراعيين المباشرين (العمال المعدمون، والفلاحون الفقراء والفلاحون الصغار). وكذلك غياب التنظيم السياسى، أى الحزب الذى يعبر عن مصالح العمال والفلاحين، ويوحدهم وينظمهم من أجل تحقيق مطالبهم القريبة والبعيدة.

وذلك بسبب الطبيعة المعادية للديمقراطية لأنظمة الحكم فى مصر، قبل وبعد ثورة يوليو، الأمر الذى أدى إلى عدم وجود أحزاب سياسية ونقابات عمالية تعبر عن مصالح الكادحين. كما تسبب العنف المفرط لسلطة الدولة فى مواجهة الاحتجاجات من جهة، ومحاولات التنظيم المستقل السياسى أو النقابى من جهة ثانية، إلى تأجيل وإعاقة بناء التنظيم المستقل، أى تأجيل وإعاقة نشوء ثقافة وممارسة سياسية ثورية للفلاحين، بدلاً من تلك الثقافة السائدة التى تشكلت فى ظل القهر التاريخى.

ثانياً: إمكانيات الاحتجاجات "والحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى

ترتبط إمكانيات الاحتجاجات الفلاحية، وإمكانيات "جنين" الحركة الفلاحية فى التغيير الاجتماعى والسياسى بعدد من المحددات؛ منها حدود تلك الاحتجاجات،

وحدود "جنين" الحركة الفلاحية، وهما قد سبق رسمهما فى الصفحات السابقة. كما ترتبط تلك الإمكانيات بأشكال الممارسة السياسية للفلاحين فى المجتمعات المعاصرة، وترتبط أخيراً بحالة الصراع الطبقى. وفيما يلى نناقش هذين المحددين.

١-أشكال الممارسة السياسية للفلاحين

تتراوح أشكال مقاومة الفلاحين بين السلبية والثورة مروراً بالأشكال السلمية والقانونية وأشكال التمرد المحلية. ويشيع استخدام مفهوم السلبية باعتبارها نقيصة، بينما هى تعنى ابتعاد الفلاحين وتحاشيهم التعامل مع الدولة، وتجنب مواجهتها فى حالة ضعفهم البنيوى وحرمانهم من الحقوق، ومن ثم يقاومون بطرق غير مباشرة فى الحياة اليومية[٢٦]، أما فى أوقات الأزمات فإن مشاركتهم فى مواجهة أعدائهم تصبح فى منتهى القوة[٢٧] (Brown, 1990, pp. 70-77). ويعرَّف "شانين" **السلبية بأنها أحد أشكال الفعل السياسى العفوى غير المنظم للفلاحين**، وهى تعنى التوقف عن العمل، والانسحاب وعدم الإنجاز، وبأنها الفعل الصامت العنيد الذى أبطل آلاف القرارات والأوامر الحكومية فى العالم كله. أما **الشكل الثانى فهو أحداث التمرد المحلية التى تظهر كانفجارات قصيرة من جرَّاء تراكم القهر. ويتمثل الشكل الثالث من أشكال الفعل السياسى للفلاحين فى الفعل السياسى المنظم، وهو يتضمن الفعل الطبقى المستقل، وهو ما يعنى تبلور وعى**

---

[٢٦] مثل عدم التعاون مع سلطة الدولة فى تنفيذ مطلب جمع الأنفار المطلوبين للسلطة العسكرية فى عام ١٩١٨ (بركات، ١٩٧٨، ص ص ٩١-٩٦)، ومثل عدم الالتزام بالدورة الزراعية، لأنها لا تحقق مصالحهم (فى الستينيات)، ومثل عدم الاستجابة لدعاية الدولة حول تنظيم الأسرة.

[٢٧] مثل مشاركة الفلاحين فى الثورة العرابية، وثورة ١٩١٩ والتى أعطت الثورة الثانية طابعها العنيف (لمزيد من التفاصيل أنظر: بركات (١٩٧٨) ص ص ٨١-٨٦، ٩١-٩٦).

طبقى يتجسد فى تنظيم وأيديولوجيا وبرنامج وقادة (Shanin, 1971, pp. 257-258). وتنتمى احتجاجات الفلاحين منذ عام ١٩٩٦ وخلا فترة الدراسة الشكلين الأول والثانى.

حالة الصراع الطبقى

يواجه عمال الصناعة والزراعة والخدمات، وسائر الطبقات التى تتعرض للاستغلال الرأسمالى (المنتجون الصغار فى الزراعة والصناعة، وعلى نحو خاص الشرائح الدنيا) جبروت رأس المال، والسيطرة السياسية للطبقات الرأسمالية. وهى مواجهة دونما نقابات وروابط واتحادات تعبر عنهم، وتنظمهم وتوحدهم فى إطار برامج تجسد مصالحهم الاقتصادية العامة. دونما أحزاب سياسية تعبر عن الطبقات الكادحة؛ العمال والفلاحين. **فالنقابات الموجودة** هى نقابات خاضعة تماماً لنفوذ الدولة ورأس المال فى آن واحد، هى نقابات بلا عمال. حيث تقوم الأجهزة البوليسية والبيروقراطية بشطب الآلاف من العمال، ويتم إخضاع النقابات المصنعية لبنية نقابية بيروقراطية تمارس الهيمنة والسيطرة لصالح رأس المال. **أما نقابة عمال الزراعة** فهى تحت سيطرة البيروقراطية ولا علاقة لها بالعمال الذين لا يعرفون بوجودها، ولا علاقة لها بالزراعة.

أما اتحاد الفلاحين تحت التأسيس الذى أسسه عدد من القيادات الفلاحية والماركسية، فلم يتجاوز دوره حدود المقالات الصحفية، ولم يمارس دوره الذى حدده فى الوثائق الصادرة عنه، فسقط فى الإصلاحية والنخبوية (صقر، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥-٣٨).

أما الأحزاب السياسية فهى "أحزاب مع وقف التنفيذ" (كشك، ١٩٩٦، ص ص ٥٦٧-٦٠٢) فقد أدت الطبيعة الشمولية المعادية للديموقراطية التى تسم الدولة

إلى حصر أنشطة الأحزاب القائمة فى مقر وصحيفة، فلم تكتف بترسانة القوانين المقيدة للحريات، وإنما حولت حالة الطوارىء إلى حالة دائمة منذ ١٩٥٢ حتى الآن.

كما أن قانون الأحزاب يحفل هو الآخر بالقيود والعقبات المعرقلة لقيام الأحزاب السياسية، ويؤدى تفاعل الطبيعة السياسية للدولة مع طبيعة نشأة وتكوين الأحزاب الحالية إلى تخليق ملامح وسمات تلك الأحزاب حيث الدور المهيمن لرئيس الحزب، وعدم ترسيخ أسلوب الانتخاب فى البناء الحزبى وتعطيله أحياناً، وحيث المركزية الشديدة فى التنظيم الحزبى (عبد المجيد، ١٩٩٣، ص ص ٢٦٤-٢٦٦).

وتستخدم الدولة كل أشكال القمع (المباشر وغير المباشر) من خلال المؤسسات السياسية والدينية كما من خلال السجون والتعذيب وإطلاق الرصاص على المشاركين فى الاحتجاجات، وضد محاولات انتزاع الحقوق الديمقراطية؛ الاعتصام والإضراب والمظاهرة والنقابة المستقلة والتنظيم المستقل (مثلما تفعل مع اعتصامات وإضرابات ومظاهرات العمال والفلاحين، ومع قادتهم ومثلما تفعل مع أعضاء حركة كفاية، وشباب ٦ إبريل وغيرهما). وهى تفعل ذلك لإعادة إنتاج النظام القائم، إن المحافظة على تشديد الاستغلال الرأسمالى، تستدعى كل أشكال الاستبداد السياسى. **ومن ثم فإمكانيات التغيير الاجتماعى والسياسى مرهونة بتغيير حالة الصراع الطبقى، بانتزاع حقوق ومطالب الحريات الديموقراطية، النقابية والسياسية، والتى سوف تفتفح المدى لتغيير اجتماعى وسياسى جذرى، فى المدى البعيد.**

قائمة المصادر

١-أبو مندور، محمد (١٩٨١) اتجاهات علاقات الإنتاج فى الزراعة المصيرية دراسة بعض جوانب التغيير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين **مصر المعاصر**، ٣٨٣، ص ص ٨٧-١٤٧.

٢-إسماعيل، عبد المولى (١٩٩٨) **تحرير الأرض الزراعية وحركة الفلاحين فى ريف مصر.** القاهرة مركز الأرض لحقوق الإنسان.

٣-العمروسى، صلاح (١٩٩٢)، ملاحظات موجزة حول المسألة الفلاحية من منظور الاشتراكية العلمية. فى إبراهيم حسن وآخرون. **المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر.** القاهرة: مركز البحوث العربية.

٤-بركات، على (١٩٧٨) الملكية الزراعية بين ثورتين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

٥-تلى، تشارلز (٢٠٠٥)، **الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤.** ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٦-جبر، محمود؛ صابر، كرم؛ فؤاد، هشام ووليم، عادل (١٩٩٧) **وقائع ما جرى فى ريف مصر من ١٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/٨/٢٠.** القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان.

٧-خليل، عزة (٢٠٠٦) الحركات الاجتماعية فى العالم العربى: نظرة عامة فى **الحركات الاجتماعية فى العالم العربى** عزة خليل (تحرير): مكتبة مدبولى.

٨-دويدار، محمد (١٩٧٨) **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير.** الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

٩-سعيد، محمد السيد (١٩٨٧) معايير وعمليات التكوين الطبقى مع إشارة خاصة للمجتمع المتخلف. **المجلة الاجتماعية القومية**، ٢٤-٢- ص ص ٣-٤٢.

obeikandl.com

١٠-صابر، كرم، جبر، محمود، إسماعيل، عبد المولى، وليم، عادل، فؤاد، هشام، وحسن، ناهد (٢٠١). لأحوال الفلاحين فى ريف مصر: يناير ١٩٩٨- ديسمبر ٢٠٠٠ القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان.

١١-صقر، بشير؛ شعبان حسن (٢٠٠٥) **من أحداث ميت شهالة إلى أحاديث برشلونة.** كراسات فلاحية. طنطا: الخماسين للبحوث والمعلومات.

١٢-صقر، بشير (٢٠٠٦) **فلاحو دكرنس بين شقى الرحى.** كراسات فلاحية. بلد النشر: غير مبين: لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى.

١٣-صقر، بشير (٢٠٠٨) **اجتهادات فكرية وسياسية.** كراسات فلاحية. شبين الكوم: لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى بالتعاون مع مركز الخماسين للتنمية الشاملة.

١٤-عبد المجيد، وحيد (١٩٩٣) **الأحزاب السياسية من الداخل.** القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

١٥-غيث/ محمد عاطف (١٩٩٦) **قاموس علم الاجتماع.** تحرير ومراجعة: محمد عاطف غيث الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٦-كشك، حسنين (١٩٩٦) المشاركة السياسية: دراسة ميدانية لعينات من المشتغلين بالزراعة فى قرى مصرية. فى **مؤتمر القرية المصرية: الواقع والمستقبل ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤.** فى محمود عودة وإلهام عفيفى (إشراف) وإنعام عبد الجواد ومحسن العرقان وحسنين كشك (تحرير). القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية.

١٧-كشك، حسنين (٢٠٠٤) **إفقار الفلاحين: الآليات وسبل المواجهة.** القاهرة: ميريت للنشر.

١٨-كشك، حسنين (٢٠٠٩ أ) **سياسات الإصلاح الزراعى ومضاداته فى مصر.** ورقة غير منشورة.

١٩-كشك، حسنين (٢٠٠٩ ب) حدود الحركات الاجتماعية فى مصر ٢٠٠٠-٢٠٠٩. المؤتمر السنوى الأول لحالة الديموقراطية فى مصر "أزمة التنظيم بين الدولة والمجتمع". القاهرة: ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية. ورقة غير منشورة.

٢٠-مارشال، جوردون (٢٠٠٢) **موسوعة علم الاجتماع.** فى محمد الجوهرى (إشراف ومراجعة). ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٢١-مقلد، شاهندة (٢٠٠٦) من أوراق شاهندة مقلد. إعداد وتحرير: شيرين أبو النجا. القاهرة: دار ميريت للنشر.

٢٢-وليم، عادل (٢٠٠٢) **القيادات الفلاحية فى الريف: بدايات متعثرة.** ورقة مقدمة لندوة "الفلاح فى زمن الانفتاح"- دمنهور: مركز البحوث العربية.

23-Brown, Nathan (1990) Peasant **Politics in Modern Egypt: The Struggle against the state**. London: Yale university.

24-Bush, Ray (1998) Facing structural adjustment: Strategies of Peasants, and the international financial institutions. In N. Hopkins & K. Westergaard. **Directions of Change in rural Egypt.** Cairo: American university.

25-Lenin, F (1977) **Collected Works, Vole 29.** Moscow: Progress Publishers.

26-Saad, Reem (2001) **A moral Order Reversed? Agriculture Land Changes Hand Again.** Cairo: American university, SRC.

27-Shanin, Teodor (1971) Peasantry as a Political Factor. In Schanin T. (ED) Peasants and Peasant Societies (pp, 238-263) England: Penguin Books ltd.